ظاهر قول سيبويه
التصريف في "ارتشاف الضرب" أنموذجاً

إعداد:

بدر بن محمّد بن عبّاد الجابريّ

الأستاذ المشارك بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية - الجامعة الإسلامية

المدينة المنورة

تقدمة

الحمد لله ولي الصالحين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى الآل والصحب الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن الظواهر التي تلفت نظر الدارس في الدراسات النحوية والتصريفية عامة، والمطالع لتراث سيبويه، وما قيل وما كتب عنه خاصة؛ ظاهرة استخدام مصطلح يكثر تداوله لدى بعض النحويين، وهو قولهم: "ظاهر قول سيبويه".

وقد أسميته مصطلحاً لثلاثة أسباب:

١- أن "الظاهر" مصطلح من مصطلحات علم أصول الفقه، وهو مما لا جدال فيه.

٢- أن ما أنا بصدده هو توافق بين المهتمين بسيبويه من المتقدمين على استعارة المصطلح الأصولي واستخدامه في فهم نصوص سيبويه؛ واستنباط رأيه، ونسبة القول إليه.

٣- أن استخدام هذا "الظاهر" في الدرس والفكر النحوي يجعل من المتعيِّن أن يُسمّى هذا الصنيع اصطلاحاً.

لفت هذا المصطلح نظري؛ فبحثت عمن كتب عنه فلم أجد، واستشرت عدداً من أئمة هذا الشأن من المستبحرين في "سيبويه" بأن أخص هذا المصطلح ببحث يكشف تأريخه وتعليله، ويحصي مسائله؛ ويكشف صحة استخدامه، ومدى الحاجة إليه؛ فكلُّهم شدّ على يدي، وسأل الله لي الإعانة.

ولذا عقدت العزم متوشِّحاً بالتوكل على الله سائلاً منه الإعانة على أن أخوض لجج بحر سيبويه؛ لاستكشاف أغوار هذا المصطلح.

وقد قصرت هذا البحث على الجانب الصرفيِّ ليكون باكورة هذا النتاج الذي سيتواصل (بمشيئة الله) في الكشف عن "ظاهر قول سيبويه" .

وما هذا المنهج في تقديم الصرف على النحو بغريب؛ فهو فعل الإمام العلامة أبي حيّان ـ عليه سحائب الرحمة ـ في كتابه الماتع: ارتشاف الضرب، وكذا عليه صنيع العلامة الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة ـ رحمه الله ـ في كتابه الموسوعي: « دراسات لأسلوب القرآن » .

وفي النية ـ بمشيئة الله ـ أن يتلو هذا البحث في الصرف قسيمه النحو؛ متى ما شاء الله وأراد، وهيأ لعبده الأسباب بمنه وكرمه.

موضوع البحث:

دراسةٌ تأصيليّةٌ استقرائيّةٌ تطبيقيّةٌ لمصطلح "ظاهر قول سيبويه" .

ويتناول البحث التعريف بهذا المصطلح الدقيق، ومحاولة استكناه استخدامه، والتفريق بينه وبين نصِّ قول سيبويه.

والقيام بدراسةٍ تطبيقيّةٍ لاستخدام هذا المصطلح في المسائل التصريفيّة باستقراء وجمع وعرض هذه المسائل التي قيل فيها بـ "ظاهر قول سيبويه"، وذلك من خلال كتاب: « ارتشاف الضرب » لأبي حيّان؛ لما لهذا الكتاب ومؤلفه من الشهرة في سماء العربية، ولشدة تعلقه فيه بكتاب سيبويه، ولما يمثله هذا الكتاب من أهميّة في كتب أبي حيّان، وما بثه فيه من منقولاته وإفاداته، وعنايته الفائقة بذكر مدلول كلام سيبويه عن طريق النصِّ أو الظاهر.

ومن ثم الخلوص إلى تأريخ ظهور هذا المصطلح، والمصطلحات المرادفة، وأوّليّة استخدامه، والتعليل للقول بمصطلح: "ظاهر قول سيبويه" .

أسباب اختيار موضوع البحث:

من أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا الموضوع:

١- أهميّة موضوع البحث، وعلاقته الوثيقة بسيبويه وفهم نصوصه.

٢- عدم وجود دراساتٍ سابقةٍ تناولت هذا الموضوع.

٣- تسليط الضوء على هذا المصطلح، والمقصود به.

٤- معرفة تأريخ هذا المصطلح، وتعليل استخدامه، وسبب اختياره.

٥- بيان مدى أهميّة استخدام مصطلح "ظاهر قول سيبويه".

٦- القيام بدراسةٍ تطبيقيّةٍ استقرائيّةٍ تكشف كيفيّة استخدام هذا المصطلح.

٧- بيان مدى فهم نصوص سيبويه عند الأئمة المتقدِّمين، وإدراكهم لفحواها.

خطة البحث:

يتكون البحث من تقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التقدمة؛ وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه.

التمهيد: ظاهر القول، ومنصوصه، ومنطوقه (تعريفٌ وتفريقٌ).

الفصل الأول: ظاهر قول سيبويه في المسائل التصريفية.

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: المصدر.

المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

المبحث الرابع: التصغير.

المبحث الخامس: الإمالة.

المبحث السادس: ذو الزيادة.

المبحث السابع: الإبدال والإعلال.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: إبدال الواو همزةً.

المطلب الثاني: قلب الياء واواً.

المطلب الثالث: قلب الياء ألفاً شذوذاً.

المطلب الرابع: الإعلال بالحذف.

المبحث الثامن: الإدغام.

المبحث التاسع: مخارج الحروف وصفاتها.

الفصل الثاني: مصطلح "ظاهر قول سيبويه" تأريخٌ وتعليلٌ.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تأريخ ظهور مصطلح "ظاهر قول سيبويه".

المبحث الثاني: المصطلحات المرادفة لـ"ظاهر قول سيبويه".

المبحث الثالث: تعليل القول بمصطلح "ظاهر قول سيبويه".

الخاتمة؛ وفيها: أهم نتائج البحث.

منهج البحث:

سينتهج البحث المنهج الوصفيّ، مع التعريج على المنهج التأريخيِّ.

ومن النقاط التي تمثِّل منهج البحث ما يأتي:

- سينصبُّ اهتمام البحث على استقراء نصوص سيبويه، وربطها بما هو منقولٌ عن سيبويه أنّه ظاهر قوله؛ ليتمّ دراسة هذا المصطلح دراسةً وافيةً على ضوء نصوص سيبويه منطوقاً ومفهوماً.

- سيأخذ البحث على عاتقه محاولة الاستقراء للمواضع والمسائل التي نُصَّ فيها على أنّ هذا القول هو ظاهر قول سيبويه؛ وذلك من خلال كتاب: "ارتشاف الضرب".

- سيتولّى البحث بيان منطوق نصوص سيبويه ومفهومها وفاقاً وخلافاً، وبيان تفسير نصوص سيبويه، وجمع شتات كلامه في المسائل محلِّ البحث.

– سيقوم البحث بالاهتمام وتدوين ما قد يُوجد في بعض المصادر من النسبة الصريحة لهذا الظاهر إلى سيبويه صراحةً دون تقييدٍ بأنّه ظاهر قوله.

– سيحاول البحث التقصّي عمّا نُسب لسيبويه من آراء في المسائل التي سيعرض لها، وسيتولى تحقيق المقام في اختلاف النقل؛ معارضاً كلَّ ذلك بكتاب سيبويه ونصوصه، وتفسيرات الأئمة من شُرّاح الكتاب؛ فمن بعدهم من المعنيِّين بسيبويه.

تساؤلات البحث:

سيحاول البحث الإجابة عن عدّة تساؤلات؛ ومنها:

– متى ظهر مصطلح " ظاهر قول سيبويه" ؟

– من أول من أطلقه ؟

– ما تعليل استخدام هذا المصطلح ؟

– ما المسائل التصريفية التي نصّ أبو حيّان فيها على القول بـ "ظاهر قول سيبويه" ؟

– ما الفرق بين "ظاهر قول سيبويه" ونصٍّ قوله في هاتيك المسائل ؟

وختاماً:

فقد اجتهدت في الوقوف على النصوص، ومحاولة الاستنباط للأحكام منها، والتعليق على بعضها، والتوثيق والتدقيق لما تحويه؛، محاولا قدر الإمكان تعيين المبهم، ونسبة ما لم ينسب، وتصويب النصوص التي يتناولها البحث قدر الوسع والطاقة.

والله أسأل أن يأخذ باليد لما فيه الصواب، وأن يسدِّد القول والعمل، وأن يغفر الخطأ والزلل.

التمهيد: ظاهر القول، ومنصوصه، ومنطوقه (تعريف وتفريق) .

يقوم هذا البحث على دراسة "ظاهر قول سيبويه"، ومصطلح "الظاهر" من اصطلاحات علم أصول الفقه.

وقد عني علماء أصول الفقه في درسهم وبحثهم دلالة الألفاظ بالكشف والبيان لعدد من المصطلحات التي هي قريبة مما يدور عليه رحى هذا البحث.

ويمكن إجمال وتلخيص تعريفهم وتفريقهم بين المصطلحات: "الظاهر" و"النصّ" و"المنطوق" فيما يأتي:

الظاهر:

تعريفه: ما احتمل معنيين فأكثر، هو في أحدهما أو أحدها أرجح، أو هو ما تبادر منه عند الإطلاق معنًى مع تجويز غيره.

مثاله: "الأسد"؛ فإنه ظاهر في الحيوان المفترس، ويبعد أن يراد به الرجل الشجاع مع احتمال اللفظ له(١).

النصُّ:

تعريفه: ما لا يحتمل إلا معنًى واحداً فقط، أو هو: ما يفيد بنفسه من غير احتمال.

مثاله: أسماء الأعداد(٢).

الفرق بين النصّ والظاهر:

أولاً: عند المتكلمين :

أن النصّ والظاهر مشتركان في الرجحان إلا أن النصّ فيه رجحان بلا احتمال لغيره، كأسماء الأعداد، والظاهر فيه رجحان مع احتمال غيره، وكل منهما يدخل تحت المحكم؛ فإنه جنس وهما نوعان داخلان تحته، والقدر المشترك بينهما من الرجحان يسمى المحكم(٣).

(١) ينظر: روضة الناظر ٢ / ٥٦٣، وشرح الكوكب المنير ٣ / ٤٦٠، ومذكرة أصول الفقه ص ٣١٥.

(٢) ينظر: روضة الناظر ٢ / ٥٦٠، ومذكرة أصول الفقه ص ٣١٤.

(٣) ينظر: المحصول ١ / ٧٠، والفروق في أصول الفقه ص ٤٧٩.

ثانياً: عند الفقهاء (الحنفية).

ولهم في ذلك طريقان:

الأول: طريق المتقدمين منهم:

وهو «أن الفرق بين النصِّ والظاهر هو زيادة الظهور والوضوح، مع اشتراكهما في احتمالهما غير معناهما احتمالا غير ناشئ عن دليل، وأن هذه الزيادة لم تكن من الصيغة نفسها، وإنما جاءت من المتكلم نفسه حيث يعرف ذلك بالقرينة من سياق الكلام»(١).

الثاني: طريق المتأخرين منهم:

وهو «أن الظاهر: هو الذي لا يكون معناه الأصلي مقصودا من السياق، والنصّ: هو الذي يكون معناه الأصلي مقصودا من السياق؛ أي: أنّ قصد المتكلم إذا اقترن بالظاهر صار نصّاً، وشرطوا في الظاهر أن لا يكون معناه مقصودا بالسوق أصلا»(٢).

المنطوق: تعريفه: ما دل عليه اللفظ في محل النطق، فهو المعنى المستفاد من اللفظ من حيث النطق به، والمفهوم ضده(٣).

أقسامه: المنطوق قسمان: صريح، وغير صريح.

فالصريح: المعنى الذي وضع اللفظ له، وذلك يشمل: دلالة المطابقة، ودلالة التضمن.

وغير الصريح: المعنى الذي دل عليه اللفظ في غير ما وضع له، ويسمى: دلالة الالتزام(٤).

ومن خلال ما تقدم يظهر أنه عند إضافة مصطلح "الظاهر" إلى القول أو الكلام بأن يقال: "ظاهر القول" أو "ظاهر الكلام" يكون المقصود بهذا المصطلح هو:

ما يتبادر إلى الذهن من الكلام أو القول عند الإطلاق.

(١) الفروق في أصول الفقه ص ٤٧٩ و٤٨٠. وينظر: أصول السرخسي ١ / ١٧٩.

(٢) الفروق في أصول الفقه ص ٤٨٠.

(٣) ينظر: شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٧٣، ومذكرة أصول الفقه ص ٤١٥.

(٤) ينظر: شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٧٣ و٤٧٤، ومعالم أصول الفقه ص ٤٤٦.

الفصل الأول: ظاهر قول سيبويه في المسائل التصريفية

المبحث الأول: المصدر.

- هل ورود الفتح والكسر في المفعَل من يوجَل وبابه قياس مطرد ؟.

يصاغ المصدر الميميُّ من الثلاثيِّ المجرد قياساً على مَفْعَل - بفتح الميم والعين - إذا كان الفعل غير المثال الواوي الصحيح اللام نحو: مَطْلَع ومَرَدّ.

وأما إن كان فعله مثالاً واويّاً صحيح اللام فقياسه مَفْعِل - بكسر العين - سواء أكانت عين مضارعه مضمومة كيوضؤ، أم مكسورة لفظاً كـ: يعد، أو تقديراً كـ: يضع، أم مفتوحة فتحاً أصليّاً كـ: يوجَل(١).

وفي صياغة المفعل من الفعل الأخير وبابه كيوحَل ويوصَب لغتان عند العرب:

١- مَفْعِل؛ وهي لغة الأكثرين من العرب على ما نصّ عليه سيبويه.

٢- مَفْعَل؛ وهي لغة حكاها سيبويه عن يونس وغيره(٢)، ونسبها ابن مالكٍ لطيِّءٍ(٣).

وقد نصّ أبو حيّان على أن الجوهري يرى القياس مطرداً في ورود المفعل بالفتح والكسر من يوجل وبابه، ونصّ على أن ظاهر كلام سيبويه عدم اقتياسه؛ وذلك حيث يقول:

«وإن كان على فعِل يفعَل، ولم تتحرك فاؤه في المضارع نحو: وجِل يوجَل، وأكثر(٤) العرب على الكسر في المفعل تقول: موجِل كموعِد، وبعضهم يفتح في المصدر ويكسر في الزمان والمكان.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٩٣، والتكملة ص ٥٣٣، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٨، وتصريف الأسماء ص ٧٢ و٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٩٣.

(٣) التسهيل ص ٢٠٨.

(٤) كذا، والسياق بالفاء أليق.

وزعم الجوهري أن الكسر والفتح في يوجل وبابه في المفعل منه قياسٌ مطردٌ؛ قال: ولم يأت في وَلِيَ يَلِي وبابه إلا الكسر(١).

وظاهر كلام سيبويه(٢) أنّه لا ينقاس»(٣).

وقبل الخوض في بحث "ظاهر قول سيبويه" في هذه المسألة لابد من الإشارة إلى أنّ ما نسبه أبو حيّان هنا وفي التذييل(٤) إلى الجوهريِّ لا يتفق مع المطبوع من كتابه: "الصحاح"؛ والذي فيه النصُّ على أنه يجوز مجيء المفعل بالفتح والكسر من وجِل وبابه؛ ولكنّه عقّبه بأن ذلك باعتبار الفتح في المصدر والكسر في المكان والاسم؛ وذلك حيث يقول بعد أن قرر أن المفعل يكون بالكسر من "وعد" في الاسم والمصدر إلا ما جاء بالفتح نادرا كـ(مورَق) علما، ونحوه:

«فإن كانت الواو من يفعَل فيه ثابتة نحو: يوجَل ويوجَع ويوسَن ففيه الوجهان؛ فإن أردت به المكان والاسم كسرته، وإن أردت به المصدر نصبته فقلت: موجِل وموجَل؛ فإن كان مع ذلك معتل الآخر فالمفعل منه منصوب ذهبت الواو في يفعل أو ثبتت كقولك: المولى»(٥).

فهل فهم أبو حيّان هذا النصّ فهماً متعجِّلا؟ أو أن نسخته من الصحاح خِلْوٌ من تفسير الجوهري لما عناه بجواز الوجهين؛ لعل الأخير أليق. والله أعلم.

(١) كذا؛ وكذا وقع في التذييل والتكميل ج ٥ / ١ / ل ١٣ ب.

والصواب حذف "إلا"؛ لأن الكلام عن المفعل من "ولي"، ولم يأت فيه الكسر.

وينظر المصدر المنقول عنه النص: الصحاح ٥ / ٥٥٢ (وعد)؛ وسيأتي نقله بحروفه.

(٢) فيما وقفت عليه من نسخ ارتشاف الضرب يرمز أبو حيان لسيبويه بالرمز "س"، وعليه صنيعه في التذييل والتكميل.

ينظر: مصورة النسخة ب (الارتشاف١ / ٦١)، ونسخة الرباط ج ١ / ل ٢ ب، وما بعدها.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠٢.

(٤) التذييل والتكميل ج ٥ / ١ / ل ١٣ ب.

(٥) الصحاح ٢ / ٥٥٢ (وعد)، وينظر: ٥ / ١٨٤٠ و١٨٤١ (وجل ووحل).

ومنطوق كلام الجوهري في النص السابق يخالف ما سبق نقله – وسيأتي بحروفه – عن سيبويه من ورود (موجِل) بالكسر لغة لأكثر العرب، وبالفتح لغة لبعضهم.

ولم يقف البحث على التنبيه على هذه المخالفة عند ابن بري(١)، ولا الصفدي(٢).

وفيه – أيضا – مخالفة في صياغة المفعل دالاً على المصدر والمكان سيأتي التنبيه عليها في ختام المسألة.

وأما عن ظاهر قول سيبويه؛ فعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول:

« هذا باب ما كان من هذا النحو من بنات الواو التي الواو فيهن فاء.

فكل شيء كان من هذا فَعَلَ فإن المصدر منه من بنات الواو والمكان يبنى على مَفْعِلٍ؛ وذلك قولك للمكان: الموعد والموضع والمورد، وفي المصدر: الموْجِدة والموْعِدة.

وقد بُيِّن أمر فَعَلَ هناك، وذلك من قبل أن فَعَل من هذا الباب لا يجيء إلا على يفعِلُ، ولا يصرف عنه إلى يفعُلُ لعلة قد ذكرناها؛ فلما كان لا يصرف عن يفعِلُ وكان معتلا ألزموا مفعَلا منهما ما ألزموا يفعِلُ، وكرهوا أن يجعلوه بمنزلة ما ليس بمعتل ويكون مرة يفعِل ومرة يفعُل فلما كان معتلا لازماً لوجه واحد ألزموا المفعِلَ منه وجها واحدا.

وقال أكثر العرب في وجِل يوْجَلُ، ووحِل يوْحَلُ: مَوْجِلٌ ومَوْحِلٌ، وذلك أن يَوْجَلُ ويَوْحَلُ وأشباههما في هذا الباب من فعِل يفعَلُ قد يعتلُّ فتقلب الواو ياءً مرّة وألفاً مرّة، وتعتلُّ لها الياء التي قبلها حتى تكسر(٣)، فلما كانت كذلك

---

(١) التنبيه والإيضاح ٢ / ٦١ (وعد).

(٢) نفوذ السهم ص ١٨٩ و١٩٠.

(٣) نسب المؤدب (دقائق التصريف ص ٢٢٤ و٢٢٥) يوجَل لأهل الحجاز؛ وياجل لبني عامر (نقلا عن الفراء)، ويِيجل لبني تميم، وفي الصحاح (٥ / ١٨٤٠ "وجل") نسبة يِيجل وحدها لبني أسد. وفي المقاصد الشافية (٩ / ٢٢٥) نسبة ياجل لعامر وقوم من قيس.

وينظر أيضا: اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٧٧، وفي القرآن والعربية ص ٢٧٣.

شبهوها بالأول؛ لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول، وهم ممّا يشبِّهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته.

وحدثنا يونس وغيره أن ناسا من العرب يقولون في وجِل يوجَلُ ونحوه: موجَلٌ وموحَلٌ؛ وكأنهم الذين قالوا: يوجَلُ، فسلّموه، فلما سُلِّم وكان يفْعَلُ كيركب ونحوه شبهوه به، وقالوا: مودّةٌ؛ لأن الواو تسلّم ولا تقلب»(١).

وكان سيبويه قد قرّر أنَّ المصدر على مَفْعَل، وذلك حيث يقول:

«هذا باب اشتقاقك الأسماءَ لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها.

أما ما كان من فَعَل يَفْعِلُ فإن موضع الفعل: مَفْعِلٌ، وذلك قولك: هذا مَحبِسُنا، ومَضْرِبُنا، ومَجلِسُنا، كأنهم بنوه على بناء يفعِلُ، فكسروا العين كما كسروها في يَفْعِلُ.

فإذا أردت المصدر بنيته على مَفْعَلٍ، وذلك قولك: إن في ألف درهم لَمضْرَباً، أي: لَضَرْباً. قال الله عز وجل: ﴿**أَيْنَ الْمَفَرُّ**﴾(٢)؛ يريد: أين الفِرار.

فإذا أراد المكان قال: المَفِرُّ، كما قالوا: المَبيت حين أرادوا المكان؛ لأنها من باتَ يبِيتُ.

وقال الله عز وجل: ﴿**وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا**﴾(٣)؛ أي: جعلناه عيشاً»(٤).

ونبّه إلى أنه يأتي على مَفْعِل حيث يقول في الباب نفسه:

«وربما بنوا المصدر على المَفعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب وجملته على القياس كما ذكرت لك، وذلك قولك: المرجِع، قال الله عز وجل:

(١) الكتاب ٤ / ٩٢ و٩٣.

(٢) سورة القيامة من الآية ١٠.

(٣) سورة النبأ الآية ١١.

(٤) الكتاب ٤ / ٨٧ و٨٨.

﴿مَّرْجِعُكُمْ﴾(١)؛ أي: رجوعكم، وقال: ﴿فِي الْمَحِيضِ﴾(٢)؛ أي: في الحيض.

وقالوا: المَعْجِز يريدون العَجْز، وقالوا: المَعْجَز على القياس، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا: المَعْجِزة والمَعْجَزة، كما قالوا: المَعِيشة.

وكذلك أيضا يدخلون الهاء في المواضع، قالوا: المَزِلَّة أي: موضع زلل، وقالوا: المَعْذَرة والمَعْتَبة؛ فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس»(٣).

ونصّ على أن المفعَل من يفعَل (مفتوح العين) يكون بالفتح أيضا حيث يقول:

«وأما ما كان يفعَل منه مفتوحاً فإن اسم المكان يكون مفتوحاً كما كان الفعل مفتوحاً، وذلك قولك: شَرِبَ يَشْرَب، وتقول للمكان: مَشْرَبٌ، ولبِس يَلبَسُ، والمكان الملبَس(٤).

وإذا أردت المصدر فتحته أيضا كما فتحته في يفعِلُ، فإذا جاء مفتوحاً في المكسور فهو في المفتوح أجدر أن يفتح، وقد كُسِر المصدر كما كُسِر في الأول، قالوا: علاه المَكْبِر.

ويقولون: المذهَب للمكان، وتقول: أردت مذهبا – أي: ذهابا – فتفتح؛ لأنك تقول: يذهَب فتفتح»(٥).

ومن خلال هذه النصوص يتضح جليّاً أن سيبويه يقسِّم الفعل المصوغ منه المفعَل قسمين:

أولا: ما ليس مثالا واويّاً صحيح اللام؛ وهذا قياسه: مفعَل، وقد صرح سيبويه في نصوصه السابقه بلفظ القياس فيه كما تقدم.

(١) سورة الأنعام من الآية ١٦٤، وسورة الزمر من الآية ٧.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٢٢.

(٣) الكتاب ٤ / ٨٨.

(٤) في الأصل: «المللبس»؛ تطبيع.

(٥) الكتاب ٤ / ٨٩.

ثانيا: المثال الواوي صحيح اللام؛ وهذا عند سيبويه ثلاثة أنواع[١]:

١- ما كان على فَعَلَ يَفْعِلُ (وَعَدَ يَعِدُ)؛ وهذا قياسه: مفعِل (موعِد).

٢- ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ متحرك الفاء (الواو) في المضارع (وَدِدْت أَوَدُّ)؛ وهذا قياسه: مفعَل (مودّة).

٣- ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ ساكن الفاء (الواو) في المضارع (وَجِلَ يَوْجَلُ).

وهذا النوع لم ينص سيبويه على القياس فيه، ولكن يظهر جليّاً من تبويبه، ومن عرضه له أن القياس عنده الكسر (موجِل)؛ بدلالة اعتضاد سيبويه قبل إيراده لكسر العين منه بقوله: «وقال أكثر العرب».

وهذا ما فهمه الرضي حيث تعقّب قول ابن الحاجب: «ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مَفْعَل قياساً مطرداً»[٢] قائلاً: «قوله: "قياساً مطرداً" ليس على إطلاقه؛ لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموجل مصدراً كان أو زمانا أو مكانا على ما ذكر سيبويه، بلى إن كان المثال معتل العين كان بفتح العين كالمولى مصدراً كان أو غيره؛ قال سيبويه عن يونس: إن ناسا من العرب يقولون من يوجَل ونحوه: موجَل وموحَل بالفتح مصدراً كان أو غيره»[٣].

وظاهرٌ أنّ نَقْلَ الرضي لكلام سيبويه بالمعنى، وقد سبق إيراد نصّ كلام سيبويه.

ومما يعضد اقتياس الكسر قول السيرافي: «ومما يقوّي كسر الموجِل والموحِل وإن كان من وجِل يوجَل أنهم[٤] قالوا: "علاه المكبِر"[٥] في الصحيح؛ وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ»[٦].

(١) مزج بين ما سبق من كلام سيبويه، وتقسيمات أبي حيان (الارتشاف ٢ / ٥٠١ و٥٠٢) لكيفية صوغ المفعل من المثال.

(٢) الشافية ص ٢٨.

(٣) شرح الشافية للرضي ١ / ١٧٠؛ وينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٧٩ - ٧٨١.

(٤) في الأصل: «إنهم».

(٥) الكتاب ٤ / ٨٩.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٤٦٧.

ونسبه الأعلم الشنتمري لسيبويه قائلا: «وقوَّي سيبويه كسرة الموجِل والموحِل وإن كان من وجِل يوجَل ووحِل يوحَل بأنهم قالوا: علاه المكبِر في الصحيح؛ وهو من كَبِرَ يَكْبَرُ»(١).

ولا تظهر صحة النسبة لسيبويه؛ والدليل ما سبق في كلام سيبويه، ونصِّ السيرافي المتقدم.

وقد نصّ ابن جنِّي على «أن العرب لا تكاد تبني "مَفْعَلاً" - بفتح العين - مما فاؤه واو؛ إنما هو "مَفْعِل" بكسرها»(٢)؛ ثم ذكر بعض ما جاء على خلافه.

وبنحوه قال ابن عصفور(٣)؛ ونص ابن مالك(٤) على التزام الكسر مطلقا عند غير طيِّء.

ومما تقدم يظهر صحة قول أبي حيّان: «وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس».

ومما ينبّه عليه في ختام هذه المسألة اتحاد المصدر واسمي الزمان والمكان في صياغة المفعل من "وجِل" وبابه(٥)، وقد سبق نقله نصّاً عن الرضي، وهو خلاف ما يفهم من نصِّ الصحاح المتقدم.

وقد سبق النص من سيبويه على نقله عن أكثر العرب الكسر، وعليه فيتحد المصدر واسما الزمان والمكان عندهم.

وكان يفترض بأبي حيّان أن ينبِّه على هذا الفهم الذي يحصل من قراءة كلام الجوهري؛ وعدم فعله دليلٌ - من وجهة نظري - على أن نسخته من صحاح الجوهري خِلْوٌ من هذا التفسير لما عناه الجوهري بورود الوجهين في المفعل؛ والذي يخالف نقل سيبويه مما لا يمكن في الغالب أن يسكت عنه أبو حيّان بحال من الأحوال. والله أعلم.

---

(١) النكت ٢ / ١٠٦٥.

(٢) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٢٢٢.

(٣) المقرب ٢ / ١٣٧.

(٤) التسهيل ص ٢٠٨.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢ / ٧٧٩، والمقرب ٢ / ١٣٧، وتصريف الأسماء ص ٧٣ و١٢٢.
وهو مفهوم كلام أبي حيان في ارتشاف الضرب ٢ / ٥٠١.

المبحث الثاني: جمع المؤنث السالم

- حكم ما لم يكن من الأنواع التي تجمع قياساً بالألف والتاء.

نصّ أبو حيّان على أن ما يُجمع بالألف والتاء قياساً أنواع خمسة؛ وهي:

١- ما فيه تاء التأنيث المبدلة هاء في الوقف ما لم يُكسّر، نحو: سُنبلات، وفاطمات؛ فلا يجوز أن يجمع هذا الجمع، نحو: شاة.

٢- علم المؤنث، نحو: زينبات وسُعديات وعفراوات.

٣- صفة ما لا يعقل مذكّراً، نحو: جبال راسيات.

٤- مصغر ما لا يعقل مذكّراً، نحو: دريهمات.

٥- اسم الجنس المؤنث بالألف؛ اسماً، نحو: بهمي، وصفةً، نحو: حلّة سِيَراء(١).

وذكر خلافاً في جمع المؤنث على فَعلى مما مذكره فعلان كـ: سكرى، أو فعلاء أفعل نحو: سوداء أسود، أو فعلاء لا أفعل له كـ: امرأة عجزاء(٢).

ثم صرّح أن غير ما ذُكر نحو: سماء وأرض وعُرس مختلف فيه؛ فقيل: هو مقصور على السماع(٣)، وقيل: فيه تفصيل(٤)؛ ثم نصّ على أن التفصيل هو ظاهر كلام سيبويه، وذلك حيث يقول:

«فأما سوى ما تقدّم فقد قيل: هو مقصور على السماع من مؤنّث ومذكّر.

---

(١) السِّيْراء والسِّيَراء: ضرب من البرود، وقيل: ثوب مسيّرٌ فيه خطوط تعمل من القز كالسيور، وقيل: برود يخالطها حرير، وقيل: ثياب من اليمن ،وقيل: نوع من البرود يخالطه حرير، وقيل: برد فيه خطوط صفر، وقيل: السيراء الحرير الصافي؛ والمعنى: حلّة حرير. ينظر: اللسان ٦ / ٤٥٥ (سار).

والذي يظهر أن لهذه الحلّة التي تأتي من اليمن أنواعا متعددة؛ فبعضها حرير خالص، وبعضها يكون الحرير فيه كالسيور. والله أعلم.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٨٥ - ٥٨٧.

(٣) ممن قال به: الحريري (درة الغواص ص ١١٨)، وابن عصفور (شرح الجمل ١ / ١٤٩) في أول قوليه (ينظر: التذييل والتكميل ٢ / ٩٩)، وابن مالك (شرح التسهيل ١ / ١١٤).

(٤) سيأتي في آخر المسألة من قال به.

قالوا: سماء وسماوات، وأرض وأرَضات، وعُرْس وعُرُسات ....

ومنهم من فصّل فقال: إن كان المذكر والمؤنث المكبّران غير علم، ولا فيه(١) تاء التأنيث، [و](٢) جُمعا جمع تكسير؛ فلا يجوز أن يُجمعا بالألف والتاء نحو: جَوْلَق(٣)، وأرنب، وخِنصر، قالوا: جُوالق(٤) وأرانب وخناصر؛ فلا يقال: جُوالِقات(٥)، ولا أرنبات، ولا خنصرات.

وشذّ مما قد كُسِّر وقد جمع بالألف والتاء: [بُوان](٦) قالوا: بُون وبُونات(٧)،

(١) كذا؛ والأنسب: "فيهما"؛ لأن الكلام عن المذكر والمؤنث السابقين.

(٢) تتمة يتضح بها المراد.

(٣) كذا؛ ولم أقف على استعمال هذا اللفظ مفردا للجمع الآتي في النص، والوارد عند سيبويه: "جَوالق"، والجِوالِق – بكسر الجيم واللام، وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها: وعاء من الأوعية معروف؛ معرّب. ينظر: اللسان ٢ / ٣٣٣، والقاموس المحيط ٢ / ١١٥٩، وتاج العروس ٢٥ / ١٢٩ (جلق).

(٤) كذا، وكذا في التذييل والتكميل (٢ / ١٠٠)، ولعل الصواب: جواليق. وهو الوارد في نص سيبويه الآتي؛ وهي واردة كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف.

ونقل في القاموس المحيط (السابق) جمعها على "جَوالِق"؛ وينظر: شرح درة الغواص ص ٢٤١.

(٥) وهّم الحريري (درة الغواص ص ١١٨) جمع جوالق على جوالقات، وفي القاموس المحيط (السابق) ورود جمعه على جوالقات. وينظر: شرح درة الغواص ص ٢٤٠، وتاج العروس (السابق).

(٦) تتمة لازمة؛ وهي واردة في نص سيبويه الآتي، وهي واردة كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف، وقد وقفت عليها في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ.

(٧) كذا؛ والصواب: بوانات، وهو اللفظ الوارد في نص سيبويه الآتي، وهو الوارد كذلك في المقرب (٢ / ٥١)، والنص منقول عنه بتصرف، وقد وقفت عليها في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ، وعلى الصواب وردت في التذييل والتكميل ٢ / ١٠٠.

«والبوان – بكسر الباء – عمود من أعمدة الخباء والجمع أبونة وبون بالضم، وبوَن؛ وأباها سيبويه». اللسان ١ / ٥٤٣ (بون).

ومع هذا النص وقفتان:

الأولى: نص الحريري (درة الغواص ص ١١٨)، والفيروز أبادي (القاموس المحيط ٢ / ١٥٥٣ "بون") على أن البوان بالضم والكسر.

الثانية: أنه لم يذكر أنه يجمع على "بوانات"؛ وقد نص سيبويه عليه – وسيأتي نقل كلامه –، ويعتذر عنه أنه جمع يشبه القياسيّ، والمعجمات لا تنص غالبا على ما كان قياسيّاً.

وعُرْس قالوا: أعراس وعُرُسات[١]، وضِفدع قالوا: ضفادع وضفدعات ...

وإن لم تكسرهما العرب جاز أن يجمعا بالألف والتاء قياساً مطرداً.

وهذا ظاهر كلام سيبويه.

وسواءٌ في ذلك مكبّر الاسم الذي لا يعقل وصفته؛ قالوا: جَمَلٌ سِبَحْلٌ[٢]، وجمالٌ سِبَحْلات إذا[٣] لم يكسِّروا سِبَحْلا، وكذلك: رِبَحْلٌ[٤]، وسِبَطْرٌ[٥]»[٦].

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما يجمع من المذكر بالتاء:

«هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جُمع.

فمنه شيء لم يكسّر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقات، وحمّامات، وإوانات[٧]، ومنه قولهم: جمل سِبَحْلٌ وجمال سِبَحْلات، وربَحْلات، وجمال سِبَطْرات، وقالوا: جُوالق وجَواليق فلم يقولوا: جُوالقات حين قالوا: جَواليق.

والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أُجرى هذا المجرى؛ ألا ترى أنك لا تقول: فِرْسِنات حين قالوا: فراسن، ولا خِنْصرات حين قالوا: خَناصر، ولا مِحْلَجات حين قالوا: محالج ومحاليج[٨]، وقالوا: عِيَرات حين لم يكسّروها على بناء يُكسّر عليه مثلها.

(١) في اللسان (٩ / ١٣٠ عرس): «العُرْسُ والعُرُس: مِهْنَةُ الإملاكِ والبناء، وقيل: طعامه خاصة، أُنثى تؤنثها العرب وقد تذكّر ...؛ والجمع أعْراسٌ وعُرُساتٌ».

(٢) جمل سبحل: ضخم. ينظر: اللسان ٦ / ١٤٧ (سبحل)؛ وينظر: النكت ٢ / ١٠١٩.

(٣) كذا، والصواب: "إذ"؛ وكذا هي في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ١٠٠ أ.

ولم يرد جمع "سبحل" جمع تكسير.

ينظر: الكتاب ٣ / ٦١٥، واللسان ٦ / ١٤٧، وتاج العروس ٢٩ / ١٧٢ و١٧٣ (سبحل).

(٤) بعير ربحل: عظيم. ينظر: اللسان ٥ / ١٠٥ (ربحل)، وينظر أيضا: النكت ٢ / ١٠١٩.

(٥) جمل سبطر: سريع، وقيل: طويل على وجه الأرض. ينظر: اللسان ٦ / ١٥٥ و١٥٦ (سبطر).

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٨٨ و٥٨٩.

(٧) الإوان من أعمدة الخباء، وكل شيء عمدت به شيئا فهو إوان له. ينظر: اللسان ١ / ٢٧٣ (أون).

(٨) جمع مِحْلج ومِحْلجة: الذي يحلج عليه؛ وهي الخشبة أو الحجر. ينظر: اللسان ٣ / ٢٨١ (حلج).

وربما جمعوه بالتاء وهم يكسّرونه على بناء الجمع؛ لأنه يصير إلى بناء التأنيث، فشبّهوه بالمؤنث الذي ليس فيه هاء التأنيث؛ وذلك قولهم: بُوانات وبُوان للواحد وبُون للجميع، كما قالوا: عُرُسات وأعْراس؛ فهذه حروف تحفظ، ثم يجاء بالنظائر.

وقد قال بعضهم في شَمال: شَمالات»(١).

وقد فسّر السيرافي نصّ سيبويه هذا قائلا: «قال أبو سعيد: اعلم أن الجمع بالألف والتاء بابه أن يكون للمؤنث الذي فيه علامة التأنيث، أو المذكر المسمى باسم فيه هاء التأنيث، أو المنعوت بنعت فيه هاء التأنيث؛ فأما المؤنث فقولك: "امرأة ذاهبة" و"نسوة ذاهبات"، والمذكر المسمّى باسم فيه هاء التأنيث فقولنا: "طلحة والطلحات" و"حمزة والحمزات"، والمنعوت قولنا: "رجل رَبْعَة ورجال رَبَعات"(٢)، وما كان غير ذلك فمشبّه به؛ وذلك: "سُرادق وسُرادقات"، وحمَّام وحمَّامات".

ووجه التشبيه: أن جمع المذكّر يصير مؤنثاً في التكسير، فجُعل "سُرادقات" بمنزلة الجمع المكسّر المؤنّث، وجُعل تأنيثه الحادث من أجل الجمع بالألف والتاء وكذلك سائر ما ذكره.

وإنما يفعلون أكثر ذلك فيما لم يكسِّروه، وربما كسّروا وجمعوا بالألف والتاء، وذلك فيما ذكره سيبويه: "بوانات" و"بوان" للواحد، وبون(٣) للجماعة كما قالوا: "عرسات" و"أعراس" في جمع العرس.

قال سيبويه: "فهذه حروف تحفظ، ثم يجاء بالنظائر".

يعني: الجمع بالألف والتاء فيما ليس فيه الهاء»(٤).

---

(١) الكتاب ٣ / ٦١٥.

(٢) نص ابن مالك (شرح التسهيل ١ /١٠٢) على أن "فَعْلة" صفة لا تجمع على "فَعَلات" إلا شذوذا؛ وإنما تجمع على "فَعْلات"، وأن رَبَعات جمع رَبَعَة للمعتدل القامة، وأن الفتح قد ورد في المفرد.

(٣) في الأصل: «بوق»؛ وهو تحريف.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٥٤.

ومن خلال نصّ الكتاب يظهر جليّاً أن سيبويه ينقل عن العرب أن الاسم المذكر في اللفظ إذا لم يُكسّر فإنه يجمع بالألف والتاء، وينقل أيضاً أنه قد ورد عن العرب أنهم قد يجمعون الاسم جمع تكسير ويجمعونه جمع تأنيث سالما قليلا، وقد بيّن أبو سعيد في شرحه أن الأكثر فيما تجمعه العرب جمع المؤنث السالم ألا يكون له جمع مكسر.

ومما تقدم يظهر أن سيبويه يتكلم عن نوعين من جمع هذا الاسم الخالي من العلامة؛ وهذان النوعان هما:

الأول: ما لم يجمع جمع تكسير، وقد نصّ على جواز جمعه.

والثاني: ما جُمع جمع تكسير؛ وقد نصّ على حكمه قائلا: «فهذه حروف تحفظ».

ومما يؤيد أنه يقصد هذا النوع قوله في صدر كلامه عنه: «وربما جمعوه بالتاء، وهم يكسّرونه على بناء الجمع».

وقد يقال: القولان محتملان لسيبويه؛ لأن قوله: «فهذه حروف تحفظ» قد يُجعل شاملا كلا النوعين.

والجواب: أن الأظهر من كلام سيبويه أنه يخص النوع الثاني بهذا الحكم.

ومما يقوِّي هذا التفسير وهذا الرأي؛ قول ابن بري:

«وأما حمّامات فهي جمع حمّام، والحمّام مذكّر، وكان قياسه ألا يجمع بالألف والتاء، قال سيبويه: وإنما قالوا: حمّامات، وإسْطبلات، وسرادقات، وسِجِلّات، فجمعوها بالألف والتاء وهي مذكرة؛ لأنهم لم يكسروها(١).

يريد: أن الألف والتاء في هذه الأسماء عوض من جمع التكسير، ولو كانت مما يكسّر لم تجمع بالألف والتاء»(٢).

(١) كلام سيبويه منقول بالمعني، وقد سبق إيراده نصّاً.

(٢) التنبيه والإيضاح ٢ / ١٣٠ (سبطر). والنص نقله ابن منظور باختلاف يسير في اللسان ٦ / ١٥٦ (سبطر): «... في هذه الأسماء المذكرة جعلوهما عوضاً من جمع التكسير».

والتعليل الوارد في نص ابن بري أصله للحريري في درة الغواص (ص ١١٨).

والتفصيل هو قول ابن عصفور(١) الأخير(٢)، وهو رأي الرضي فيما كان من هذا النوع؛ ولكنه يراه مما هو غالب غير مطرد(٣).

وبناء على ما تقدم يصح أن يقال: ظاهر كلام سيبويه هو التفصيل؛ وهو ما نصّ عليه أبو حيّان.

المبحث الثالث: جمع التكسير

- حكم جمع اسم الجمع.

يُعرّف اسم الجمع بأنه: ما دل على جماعة ولا واحد له من لفظه كـ: ناس ورهط وأهل وملأ، أو له واحد ولكنه ليس على وزن من أوزان الجموع كـ: ركب وصحب على قول الجمهور خلافاً لقول الأخفش – على المشهور عنه – بأنه جمع(٤).

وقد نصّ أبو حيّان على أن «اسم الجمع لا ينقاس جمعه. هذا ظاهر كلام سيبويه»(٥).

وكذا نسب هذا القول لظاهر كلام سيبويه في بعض المصادر(٦).

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث أن سيبويه قد تكلم عن اسم الجمع في مواضع من كتابه(٧)، وقد تكلم عن جمع اسم الجمع في باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله؛ حيث يقول:

(١) ينظر: المقرب ٢ / ٥١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢ / ١٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٣ / ٣٨٨ و٣٨٩.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤ / ١٨٨٤، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠١ – ٢٠٤، والارتشاف ١ / ٤٠١ و٤٨٠. وينظر: تحقيق الشيخ العلامة محمد الطنطاوي لتعريفه، والفرق بينه وبين الجمع واسم الجنس الجمعي في كتابه: تصريف الأسماء ص ٢٣٤.

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤١٥، وشرح تسهيل الفوائد ٢ / ٨٤٣، والمساعد ٣ / ٤٨٦، وهمع الهوامع ٦ / ١٢٦.

(٧) ينظر: فهارس كتاب سيبويه ص ٥١٣.

« هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله. ولم يكسّر هو على ذلك البناء؛ فمن ذلك قولهم: رهطٌ وأراهطُ، كأنَّهم كسّروا أرْهُطٌ[1] »[2].

وواضح من هذا النصِّ أن سيبويه ينقل عن العرب جمع اسم الجمع.

وقد نصّ أبو حيّان على رأي سيبويه في "أراهط" حيث يقول:

« أو زِيد في الجمع ما لا يكون في الواحد كأراهط في جمع رهط على قول سيبويه »[3].

وإنما كان هذا القول من سيبويه لعدم سماعه أرهط؛ وقد قيل: إنه « لا يستعمل »[4].

والمشهور أنه ورد استعماله في ضرورة الشعر؛ فهو حينئذٍ جمع قياسي[5].

والذي نصّ عليه ابن السراج[6] عن الأصمعي سماعه "بنات رهط وأرهط وأراهط"؛ وعليه فهو ليس من الضرورة في شيء، وهو على القياس في مثله.

وقد أفصح سيبويه عن رأيه في مسألة قريبة من هذه المسألة؛ وهي جمع الجمع حيث يقول: « واعلم أنّه ليس كل جمع يجمع ... »[7].

قال السيرافي: « اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد؛ وإنما يقال فيما قالوه، ولا يتجاوز »[8].

---

(١) كذا، وهو أيضا في الكتاب (طبعة بولاق) ٢ / ١٩٩؛ والإعراب يقتضي نصبه مفعولا.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١٦؛ وينظر أيضاً: ٣ / ٤٩٤.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤٦٦ – ٤٦٨؛ وينظر أيضاً: ١ / ٣٨٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٣ / ٣٥٥.

(٥) ينظر: السابق، وشرح المفصل ٥ / ٧٣، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٠٥.

(٦) الأصول ٣ / ٥٣.

(٧) الكتاب ٣ / ٦١٩؛ وينظر: الأصول ٣ / ٣٢.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٣٥٨؛ وينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٤.

وبنحوه قال ابن يعيش(١)، وابن عصفور(٢)، والرضي(٣).

ولم أقف لسيبويه على نصٍّ صريح الدلالة في مسألة حكم جمع اسم الجمع.

ولكن قد يقال: يظهر من جمع أطراف كلام سيبويه في النصوص المتقدمة أنه لا يرى قياسية جمع اسم الجمع.

يقول ناظر الجيش: «وظاهر كلام سيبويه أن جمع اسم الجمع لا ينقاس ... بل يدل(٤) كلامه على أنه سماعي»(٥).

ومما قد يرد به الاعتراض على هذا الاستنتاج نصوص من سيبويه يقرر فيها جمع اسم الجمع على نحو ما يعامل المفرد؛ ومن ذلك قوله:

«هذا باب تحقير ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع؛ ولكنَّه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع.

وذلك قولك في قومٍ: قويم، وفي رجلٍ: رجيل، وكذلك النفر، والرّهط، والنّسوة، وإن عُني بهن أدنى العدد.

وكذلك الرَّجلة والصُّحبة ـ هما بمنزلة النِّسوة ـ، وإن كانت الرّجلة لأدنى العدد؛ لأنّهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد.

وإن جُمع شيء من هذا على بناء من أبنية أدنى العدد حقّرت ذلك البناء كما تحقّر إذا كان بناءً لما يقع على الواحد؛ وذلك نحو: أقوامٍ وأنفارٍ، تقول: أُقيّامٌ وأُنَيْفارٌ.

(١) شرح المفصل ٥ / ٧٤.

(٢) شرح الجمل ٢ / ٥٤٣.

(٣) شرح الشافية ٢ / ٢٠٨.

(٤) في الأصل: «بدل»؛ تطبيع.

(٥) تمهيد القواعد ٩ / ٤٨٤٧.

وإذا حقرت الأراهط قلت: رُهَيْطُون»[1].

والجواب من أربعة أوجه تبين عدم صحة الاستدلال من هذه النصِّ وما كان نحوه[2]؛ وهي ما يأتي:

أولاً: أن كلام سيبويه في هذه النصوص كان في توجيه المسموع عن العرب من جمع اسم الجمع نحو: أقوام وأراهط.

ثانياً: أن قول سيبويه «إن جُمع شيء من هذا» ظاهر الدلالة على أن جمع اسم الجمع على غير القياس عنده؛ لأنه علقه بـ "إن" الشرطية.

ولو كان مذهبه اقتياس جمعه لعبّر بعبارة تدل على كونه طريقا مسلوكا ونهجا متلئبّاً؛ كأن يقول: وتقول في جمع قوم: أقوام، أو يقول: وقالوا في جمع قوم: أقوام؛ ونحوها من عبارات سيبويه الدالة منطوقا أو مفهوما؛ نصّاً أو ظاهرا على مراده ومذهبه.

ولم أظفر بمثل هذه التعبيرات عند سيبويه؛ وكل ما وقفت عليه هو نقله عن العرب قولهم: أقوام (جمع قوم)، ونساء (جمع نسوة)؛ وما كان نحوهما مثل: أراهط على ما مضى تفصيلا، وقد عرض سيبويه لهذا في مقام تبيينه لكيفية النسب والتصغير، وأوزان الجموع عند العرب، ولما خالف بناء جمعه بناء مفرده ـ على رأيه، وقد مضى بحثه ـ.

ثالثاً: ما نصّ عليه ابن سيده من أنّ «جمعَ اسم الجمعِ نادرٌ كجمعِ الجمعِ»[3].

وهو نصٌّ صريح الدلالة على أنه من المتقرِّر عند المعنيِّين باللغة عدم قياسيّة جمع اسم الجمع.

---

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣ / ٣٧٩، و٥٦٨، و٥٧٤.

(٣) المحكم والمحيط الأعظم ١٢ / ٣٠ (فلل)؛ والنص أيضاً في اللسان ١٠ / ٣٢٥ (فلل).

ولا يعارض هذا ما قرره ابن مالك من أنه «يجمع اسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن مفاعل ...»[١]؛ وقد شرحه أبو حيان بأن ظاهره القياسيّة عنده[٢]؛ وعلى فرض أن سُلِّم أنه كذلك؛ فهو رأيٌ لابن مالك لا لسيبويه، وهو معارض بما سبق نقله عن ابن سيده.

قال ابن عقيل: «ظاهر كلام سيبويه أن جمع اسم الجمع لا ينقاس، ويظهر من كلام غيره قياسه»[٣].

رابعاً: ما نصّ عليه أبو حيان في صدر المسألة من أن ظاهر كلام سيبويه عدم قياس جمعه، وقد اعتضد له في التذييل بنصٍّ من كلام سيبويه قائلا:

«ظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع لقوله: "كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع"[٤]؛ لأن اسم الجمع مندرج في هذا العموم؛ وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بنحو: تمر»[٥].

والنص الذي اعتضد به أبو حيان ليس بقاطع في المسألة؛ لأنه في اسم الجنس (تمر)[٦]؛ ولكنه مما يُستأنس به.

وبناء ما سبق بيانه؛ فإن ظاهر كلام سيبويه هو: عدم القياس على ما سُمع من جمع اسم الجمع.

ومما ينبّه عليه في ختام هذه المسألة أمران:

الأول: أنّ نصّ الارتشاف فيه اضطراب شديد؛ وذلك أنّ أبا حيّان يقول: «واسم الجمع لا ينقاس جمعه هذا ظاهر كلام سيبويه، ويظهر من كلام سيبويه

(١) تسهيل الفوائد ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٤٣ ب.

(٣) المساعد ٣ / ٤٨٧.

(٤) الكتاب ٣ / ٦١٩.

(٥) التذييل والتكميل ج ٦ / ١ / ل ٤٣ ب.

(٦) ينظر: شرح السيرافي ٤ / ٣٦٠.

وغيره جواز جمعه»[١]؛ ففي نسبته لسيبويه عدم اقتياس جمعه، ثم نسبته له جواز جمعه تناقض أو اضطراب.

وينحل الإشكال ويزول الاضطراب إذا عُلم أنه قد أُقحم في الجملة الثانية كلمتان هما: سيبويه والواو، وأن صحة النص واستقامته: «ويظهر من كلام غيره جواز جمعه»؛ وكذا وقفت عليه في الارتشاف نسخة الرباط[٢].

الثاني: ذهب أبو علي الفارسي[٣] إلى عدم جواز جمع نحو: تَجْر وركْب؛ وقد سبق في دراسة المسألة أن سيبويه قد نقل عن العرب جمع اسم الجمع، ففي المسألة ثلاثة أقوال.

المبحث الرابع: التصغير

- هل ورد عن العرب تصغير "اللاتي" ؟

المشهور في الاسم المبني أنّه لا يصغر[٤]، ولكن قد سمع عن العرب تصغير بعض المبنيات؛ ومن ذلك: تصغير اسم الإشارة "هَذيّا"، والاسم الموصول "اللذيّا"[٥].

وقد نصّ أبو حيّان على مذهب سيبويه في عدم تصغير اللاتي، وأن ظاهر كلامه نَقْلُهُ ذلك عن العرب حيث يقول:

«وأما "اللاَّتِي" فمذهب سيبويه وظاهر كلامه: أن العرب لا تُصغِّر اللاتي؛ قال سيبويه: استغنوا بجمع الواحد المحقر السالم إذا قلت: اللُّتيَّات»[٦].

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٣.

(٢) ج ١ / ل ٧٧ ب؛ والنص على الصواب في المساعد ٣ / ٤٨٧.

(٣) تنظر: الحاشية (١) من شرح الشافية للرضي (٢ / ٢٠٥)، وأصل النسبة للبغدادي في شرحه لشواهد الشافية (٤ / ١٥٣)؛ الذي نقل رأي الفارسي عن المسائل البغدادية، وهو المطبوع بعنوان: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات؛ والرأي فيه (ص ٤٧٠): «وإذا كان مثل: تجر وركب لم يجز جمعه».

(٤) ينظر: همع الهوامع ٦ / ١٤٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣ / ٤٨٧ و٤٨٨، والنكت ٢ / ٩٤٩.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٣٩٣.

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب تحقير الأسماء المبنية: «واللاتي لا تُحقّر؛ استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه، وهو قولهم: اللَّتيَّات؛ فلما استغنوا عنه صار مُسقطا.

فهذه الأسماء لمّا لم يكن حالها في التحقير حال غيرها من الأسماء غير المبهمة، ولم تكن حالها في أشياء قد بيّنّاها حال غير المبهمة؛ صارت يستغنى ببعضها عن بعض»(١).

قال السيرافي في شرحه لهذا النصِّ: «يعني أنهم استغنوا بجمع الواحد المحقر السالم إذا قلت: اللَّتيَّات.

وقول سيبويه يدل أن العرب تمتنع من ذلك»(٢).

وهذا الفهم لكلام سيبويه هو أيضاً فهم الفارسي(٣)، والعكبري(٤)، وابن يعيش(٥)، والرضي(٦)، والشاطبي(٧).

ومن خلال استعراض كلام سيبويه الآنف؛ فإنه ينصُّ على عدم تحقير (تصغير) اللاتي، ويظهر منه أنه ينسب ذلك إلى العرب؛ ولذلك كانت عبارة أبي حيّان في غاية الدقة؛ إذ ليس في كلام سيبويه تصريح بنسبة ذلك للعرب، ولكن قوله: «استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّر عنه» يدلُّ بظاهره القريب من النصِّ(٨) على أن العرب لا تُصغِّر اللاتي.

(١) الكتاب ٣ / ٤٨٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٢٢٩.

(٣) التكملة ص ٥١٦.

(٤) اللباب ٢ / ١٧٦.

(٥) شرح المفصل ٥ / ١٤١.

(٦) شرح الشافية للرضي ١ / ٢٨٨.

(٧) المقاصد الشافية ٧ / ٤١٨.

(٨) هذا المصطلح «ظاهره القريب من النص» اقتبسته من الأصولي النظّار الإمام الشاطبي (المقاصد الشافية ٧/ ١٣٤).

المبحث الخامس: الإمالة

- هل الكسرة أقوى أو الياء في باب الإمالة؟

للإمالة أسباب ترجع إلى الكسرة والياء؛ وقد بحث عدد من النحاة في أيهما الأقوى في هذا الباب، وقد نصّ أبو حيّان على أن ظاهر كلام سيبويه أن الكسرة أقوى، ونسبه للأكثرين، ونسب لابن السراج القول بأن الياء أقوى، وذلك حيث يقول: «السبب الأول: الكسرة:

ذهب الأكثرون إلى أنها في باب الإمالة أقوى من الياء، وهو ظاهر كلام سيبويه.

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة»(١).

وبالرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه ينصُّ على أن الياء بمنزلة الكسرة؛ وذلك حيث يقول في باب ما تمال فيه الألفات: «ومما تمال ألفه قولهم: كيّالٌ وبيّاعٌ، وسمعنا من يوثَق بعربيته يقول: كيّالٌ كما ترى؛ فيميل، وإنما فعلوا هذا؛ لأن قبلها ياءٌ؛ فصارت بمنزلة الكسرة التي تكون قبلها نحو: سراج وجمال، وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف»(٢).

وواضح من هذا النصِّ ومن تبويب سيبويه وكلامه أنه لم يعرض لمسألة أيهما الأقوى الكسرة أم الياء ؟

ولكن ظاهر كلامه في النصِّ المتقدم يعطي القارئ أن صاحب الكتاب (سيبويه) يرى أن الكسرة أقوى.

ومما يؤنس به لهذا القول: تقديم سيبويه للحديث عن الكسرة سبباً للإمالة في صدر حديثه في هذا الباب، وذلك حيث يقول: «فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور، وذلك قولك: عابدٌ ... وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٥١٨.

(٢) الكتاب ٤ / ١٢١.

يقرِّبوها منها »(١).

ومما يعضد هذ الفهم أن في عدم إمالة كثير من العرب وأهل الحجاز ـ وهم الذين لا يميلون ـ كيّالا وبيّاعا دليلا من السماع على أن الكسرة أقوى(٢).

ومما ينتصر به هذا القول أن « الاستثقال بالنطق بالكسرة أظهر منه بالنطق بالياء التي ليست بمدّة »(٣)، وذلك « أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء »(٤).

وليس في كلام السيرافي بحسب ما طالعته حديث في هذه المسألة عند كلامه عن هذا الباب وما بعده(٥).

وقد نُسب إلى ظاهر كلام سيبويه أن الكسرة أقوى في بعض المصادر(٦).

ونسب الشاطبي إلى سيبويه أن الكسرة عنده أقوى من الياء دون تقييد ذلك بأنه ظاهر قوله؛ معتمدا على تقديم سيبويه لها في الذكر، وتعليله إمالة كيّال وبيّاع(٧).

وقد تقدم أن سيبويه لم ينصّ على المسألة، ولكن رأيه فيها يمكن استنباطه من ظاهر كلامه، وليس من منطوقه ومنصوصه.

وأما ما نسبه أبو حيّان لابن السراج فليس له في الأصول ولا الموجز من نصٍّ صريح؛ ولكن يوجد إيماء من ابن السراج؛ وذلك أنه قدم الياء على الكسرة(٨).

---

(١) الكتاب ٤ / ١١٧.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٩٢، والمقاصد الشافية ٨ / ١٤٩.

(٣) المقاصد الشافية ٨ / ١٤٩.

(٤) توضيح المقاصد ٣ / ١٤٩١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٤ / ٤٩٥ – ٤٩٩.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٩١، وهمع الهوامع ٦ / ١٨٧، وشرح الأشموني ٤ / ١٢٢.

(٧) ينظر: المقاصد الشافية ٨ / ١٤٨ – ١٤٩.

(٨) ينظر: الأصول ٣ / ١٦٠، والموجز ص ١٣٩ و١٤٠.

ولا أثر لذكر هذا الخلاف عند ابن يعيش(١)، ولا الرضي(٢).

وإذا كان منطلق إيراد الخلاف هو الإيماء لا النصّ؛ فالأولى نسبة هذا الرأي للمبرد شيخ ابن السراج؛ لأنه يقول في باب الإمالة:

«هذا باب الإمالة: وهو أن تنحو بالألف نحو الياء ...؛ فكل ما كانت الياء أقرب إلى الألف أو الكسرة، فالإمالة له ألزم»(٣).

والغريب من الشاطبي(٤) نقله الخلاف كحقيقة مسلّمة، وكأنه نصٌّ من ابن السراج على المخالفة لسيبويه.

ولا غرو في متابعة العلامة الشاطبي للإمام أبي حيّان في نقل الخلاف في هذه المسألة؛ فقد صرح الشاطبي في كتابه: "المقاصد الشافية" في تناوله مسائل التصريف باعتماده "ارتشاف الضرب" مصدراً أصيلاً أفاد منه(٥)، بل إنه في بعض المواضع أحال عليه(٦).

و مما تقدم يمكن أن يقال: قد تكون هذه المسألة من استنباطات الأندلسيين.

– التفريق بين إمالة الألف الثالثة غير المنقلبة عن ياء في الفعل والاسم.

تمال الألف المتطرفة إذا كانت منقلبة عن ياء ثالثة في اسم، نحو: الهوى والهدى، أو فعل نحو: رمى.

وأما إذا كانت الألف منقلبة عن واو وهي ثالثة في اسم نحو: عصا وصفا، أو فعل نحو: دعا ودنا؛ فقد نصّ الصرفيون على أن إمالة الاسم نحو: عصا سماع

(١) شرح المفصل ٥ / ٥٥ – ٥٧.

(٢) شرح الشافية ٣ / ٤ – ٩.

(٣) المقتضب ٣ / ٤٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٨ / ١٤٩.

(٥) ينظر: السابق ٨ / ٢٨٨.

(٦) ينظر: السابق ٨ / ٢٩١.

شاذ، وأن الإمالة في الفعل مطردة(١).

وقد نصّ أبو حيّان على أن ظاهر مذهب سيبويه التسوية بين الفعل والاسم في إمالة الألف فيهما في الثلاثي، وذلك حيث يقول:

«فإن آلت إلى الياء وأصلها الواو بمازجة زيادتي التصغير، والتكسير نحو: القطا، والقفا؛ فإنك تقول: قُفَيّ، وقِفِيّ، فظاهر مذهب سيبويه أنه يسوِّي في الثلاثي بين بنات الواو وبنات الياء؛ فيجيز الإمالة.

وفرّق غيره كالفارسي؛ فطردوا الإمالة في الفعل نحو: غزى(٢)، وجعلوها شاذة في الاسم نحو: القطا»(٣).

وقد نُسب هذا القول إلى ظاهر كلام سيبويه في بعض المصادر(٤).

وبالرجوع إلى الكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما تمال فيه الألفات:

«ومما يميلون ألفه كلُّ شيء من بنات الياء والواو؛ وكانت عينه مفتوحة.

أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه؛ لأنها في موضع ياء وبدل منها، فنحوا نحوها ...

وأما بنات الواو فأمالوا ألفها لغلبة الياء على هذه اللام ...، فأميلت؛ لتمكن الياء في بنات الواو ...، والياء أخف عليهم من الواو فنحوا نحوها.

وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا والقنا والقطا، وأشباههن من الأسماء؛ وذلك أنهم أرادوا أن يبيِّنوا أنها مكان الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء، وهذا قليل يحفظ.

(١) سيأتي في آخر المسألة إيراد من قال بهذه القاعدة.

(٢) كذا؛ ولعل الصواب: غزا.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٥٣٠ و٥٣١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٤٩٣، وهمع الهوامع ٦ / ١٨٥.

وقد قالوا: الكِبا والعَشا والـمَكا ـ وهو جحر الضبِّ ـ كما فعلوا ذلك في الفعل.

والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصفا ودعا ...»[1].

قال أبو سعيد في شرحه لهذا الكلام: «قال سيبويه: "ومما يميلون ألفه ..."»: وهذا كلام لم يأت له بتمثيل؛ وذلك لأن ما أراده مفهوم، استغني بفهمه، وهو كل ما كانت ألفه طرفا؛ وهي منقلبة من ياء مما كان أصله ياء، أو ما كان أصله واوا ثم انقلبت ياء، أو كان أصله ألفا مما يثنى بالياء ...

وأما ما كانت ألفه منقلبة من واو، وذلك إنما يكون في الثلاثي؛ فإنه تجوز إمالته أيضاً، وهو الذي قال سيبويه: وأما بنات الواو ...

والأسماء التي لا يميلونها من هذا النحو نحو: قفا وعصا والقنا، ولا يمتنعون من إمالة شيء من الأفعال»[2].

ومنطوق كلام أبي سعيد هنا أن سيبويه لا يرى فرقا بين أن تكون الألف ثالثة في اسم أو فعل.

وقد استظهر الشاطبي من كلام سيبويه أن هذا رأيه حيث يقول:

«وهذه طريقة النحويين أن يفرقوا بين الأسماء والأفعال في الإمالة فيطردون الإمالة في الفعل، ويجعلونها في الاسم شاذة.

وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا؛ لأنه لم يفرق بين الاسم والفعل، بل أطلق القول بأنهم يميلون كل شيء من بنات الياء والواو؛ وكانت عينه مفتوحة.

غير أنه قال: "وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا والقنا والقطا، وأشباههن من الأسماء؛ وذلك أنهم أرادوا أن يثبتوها مكان الواو، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء، وهذا قليل يحفظ.

وقد قالوا: الكِبا والعَشا والمَكا؛ وهو جحر الضب ـ يعني بالإمالة ـ كما فعلوا

(١) الكتاب ٤ / ١١٨ و١١٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤ / ٤٩٦.

ذلك في الفعل"؛ قال: "والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت: غزا وصغا[1] ودعا".

فيظهر من كلامه أن الأصل الإمالة في الألف التي هي لام في اسم كانت أو فعل؛ وإن كانت من الواو»[2].

وكلام الشاطبي هنا منتزع من كلام أبي حيّان مع بعض اختصار وتقديم وتأخير؛ وسأنقله لما فيه من محاولة لفهم نص سيبويه الوارد في صدر المسألة، قال أبو حيّان:

«وهذه المسألة ـ أعني: إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء .... ـ فيها خلاف؛ والظاهر من مذهب س أنه يسوِّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو بين الفعل والاسم، ولا يفرق بينهما في جواز الإمالة قال س: "وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا". قال: "أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء؛ وهو قليل"[3].

وقالوا[4]: الكبا والعشا والمكا".

قال: "والإمالة في الفعل لا تنكسر في غزا[5] وصفا".

فيظهر من كلامه أن الأصل الإمالة في الألف التي هي لام، في اسم كانت أو فعل.

وفرّق النحويون الفارسي وغيره بين الأسماء والأفعال، فيطردون الإمالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم ...

واختُلف في فهم قول س: "وهو قليل"؛ فقال الأستاذ: أبو الحسن بن خروف:

---

(١) كذا؛ وقد نبّه محقق هذا الجزء من المقاصد على مخالفته لنص سيبويه.

(٢) المقاصد الشافية ٨ / ١٣٣؛ وفي النص تطبيعات لم أذكرها.

(٣) المثبت في نص كتاب سيبويه: «وهذا قليل يحفظ»، وقد مضى نقله بحروفه.

(٤) نص الكتاب (٤ / ١١٩): «وقد قالوا».

(٥) نص الكتاب (٤ / ١١٩): «إذا قلت: غزا».

يعني إمالة الكبا، وقال الأستاذ أبو علي: يعني به ترك الإمالة في الأسماء ...

وما قاله الأستاذ: أبو علي أظهر؛ لأن قوله: "وقد يتركون الإمالة" فيه إشعار بالقلة فيتناسب مع قوله: "وهو قليل"؛ أي: ترك الإمالة قليل.

ويظهر لي: أن الضمير في قوله: "وهو قليل"؛ يعود إلى الفصل؛ أي: أن الفصل بين ذوات الواو وذوات الياء قليلٌ»(١).

قال ابن عقيل: «ظاهر كلام سيبويه أن الإمالة لا تنكسر في الفعل، وأنها توجد في الاسم دون ذلك»(٢).

وطريقة النحويين (الصرفيين) التي يشير إليها أبو حيّان والشاطبي في التفريق نصّ عليها أبو علي الفارسي(٣)، والصيمري(٤)، والرضي(٥).

ونصُّ سيبويه في مجمله يدل على ما فهمه منه الصرفيون؛ ولكن إذا جمع بين طرفي كلامه في الفعل والاسم؛ فإنه يظهر منه أنه لا يفرق بينهما في جواز الإمالة مع نصِّه على عدم إمالة بعض الاسم نحو: العصا، وبيان تعليله له.

المبحث السادس: ذو الزيادة

- حكم لام "نهشل".

من حروف الزيادة اللام، ومن الألفاظ التي قيل فيها بزيادتها: "نهشل"(٦)، وقد نقل أبو حيّان خلافاً في ذلك ناصّاً على ظاهر كلام سيبويه فيها حيث يقول:

«و"نَهْشَل" ذهب ابن القطّاع إلى زيادتها مشتقّاً من النَّهْش.

(١) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٤ / ل ٣٤ أ - ب.

(٢) المساعد ٤ / ٢٨٢ و٢٨٣.

(٣) التكملة ص ٥٣٨، والتعليقة ٤ / ١٨١.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢ / ٧١١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣ / ١١ و١٢.

(٦) سيأتي بيان معناها عقب إيراد الأقوال.

وظاهر كلام سيبويه أصالتها وأصالة النون »(١).

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب علل ما تجعله زائداً:

« ... ومما يقوِّي أنّ النون كالتاء فيما ذكرت لك أنّك لو سمّيت رجلاً نهشلاً أو نهضلاً أو نهسراً صرفته؛ ولم تجعله زائدا كالألف في أفكل ...، ولو جعلت نون نهشل زائدة لجعلت نون جِعْثِن ونون عنتر زائدة ... »(٢).

وقد سبق لسيبويه النصُّ على أن النون ليست زائدة في قوله في باب أفعل إذا كان اسماً: « وأما ما جاء نحو: نهشل وتولب فهو عندنا من نفس الحرف؛ مصروف حتى يجيء أمر يبيّنه، وكذلك فعلت به العرب؛ لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛ لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما.

فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن لا تصرف نهشلاً ونهسراً. وهو قول العرب والخليل ويونس »(٣).

ويظهر من هذين النصّين أمران:

الأول: نصُّ سيبويه الصريح بأصالة النون، ودفعه أن تكون زائدة.

الثاني: سكوته عن التعرض للامها؛ ولعل ذلك لأنه لم يدر بخلده أنها تحتمل الزيادة.

ولم يعرض سيبويه للام "نهشل" فيما طالعته من كتابه.

ومما تقدم يمكن القول بأن كلام سيبويه فيه النصُّ صراحة على أصالة النون في "نهشل"(٤)، وظاهر كلامه يدل على أنه يرى أن اللام أيضا أصلية، ودليل ذلك كلامه في باب أفعل؛ لأن الزائد فيه الحرف الأول، وما دام أن الحرف الأول في "نهشل" قد ثبتت أصالته؛ فالحرف الأخير - وهو اللام - مقطوع بأصالته، مع

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٢٢٣.

(٢) الكتاب ٤ / ٣١٩.

(٣) الكتاب ٣ / ١٩٦ و١٩٧.

(٤) ينظر: التعليقة ٤ / ٢٩٤.

ما يعضده من قلة زيادة اللام.

وقد نسب الجوهري إلى سيبويه أنه يرى أن وزن نهشل ـ اسم رجل ـ فَعْلَل؛ وذلك حيث يقول: «النهشل: الذئب، والنهشل: الصقر.

ونهشل: اسم رجل، قال سيبويه: هو ينصرف؛ لأنه فعلل، وإذا كان في الكلام مثل: جعفر لم يمكن الحكم بزيادة النون»(١).

وواضح أن هذا النصّ قد امتزج فيه المنطوق من كلام سيبويه بالمفهوم منه، ولكنه يُعضِّد ما سبق استنتاجه من ظاهر كلام سيبويه.

وممن نصّ على أصالة النون؛ ويفيد كلامه أصالة اللام:

١- المازني الذي نصّ في تصريفه على أن النون إذا كانت أولا، وكانت على مثال الأسماء مع ما هي فيه؛ فلا تجعل زائدة إلا بثبت نحو: نهشل(٢).

٢- المبرد الذي صرّح بأصالة النون وشبّه نهشل الرجل ونهشلت المرأة ـ إذا أسنّا ـ بدحرج(٣).

٣- السيرافي الذي نصّ بأنه لا يقضى على النون بالزيادة إذا كانت أولا بل هي أصل نحو: نهشل؛ وهي على وزن جعفر(٤).

٤- ابن جنّي الذي نصّ على أصالة النون مشبِّهاً نهشلا بسلهب(٥)، ومستدلا بدليل الاشتقاق في نهشلت المرأة؛ وأن وزنه: "فَعْلَلَتْ"، وليس في كلامهم نَفْعَلَتْ(٦).

---

(١) الصحاح ٥ / ١٨٣٧ و١٨٣٨ (نهشل).

(٢) ينظر: المنصف ١ / ١٠٢.

(٣) المقتضب ٣ / ٣١٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢١١.

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ١٦٨.

(٦) المنصف ١ / ١٠٣.

ولذا لم ترد هذه اللفظة في عداد المزيد بالنون أو اللام في عدد من المصادر(١).

والذي يظهر من خلال استعراض المعاني اللغوية المتعددة التي تأتي لها كلمة "نهشل" وهي:

١- المسن المضطرب من الكِبَرِ، وقيل: الذي أسن وفيه بقيّة، مشتق من النهشلة؛ وهي الكِبَرُ والاضطراب.

٢- اسم من أسماء الذئب.

٣- اسم من أسماء الصقر.

٤- نهشل إذا عضّ إنسانا تجميشا، وإذا أكَل أكْل الجائع(٢).

يظهر أن هذين القولين في أصالة وزيادة لام "نهشل" لم يتواردا على معنًى لغويٍّ واحدٍ لهذه اللفظة؛ بدلالة كلام المبرد وابن جنّي اللذين انصرف حديثهما إلى النهشل مراداً به الرجل الكبير، وأما ابن القطّاع فهو يتكلم عن اشتقاق النهشل مراداً به الذئب(٣)، وهو لا يتلاقى مع النهشلة بمعنى الكبر في الاشتقاق، والقول بزيادة اللام فيه حينئذٍ له ما يسوِّغه؛ لأنه فيما يظهر «أخذه من النهش»(٤).

(١) ينظر: شرح المفصل ٩ / ١٥٤ - ١٥٦، و١٠ / ٦ و٧، وشرح الملوكي ص ١٦٦ - ١٨٦ و٢٠٩ - ٢١٢، والممتع ١ / ٢١٣ و٢٥٧، والمقاصد الشافية ٨ / ٤١٢ - ٤٢٦، و٤٤٥ - ٤٤٩، و٤٦٦ - ٤٦٩، و٤٧٣، وهمع الهوامع ٦ / ٢٣٧ - ٢٤٠.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة ٦ / ٥١٧، واللسان ١٤ / ٣٠٦ و٣٠٧، وتاج العروس ٣١ / ٥١ و٥٢ (نهشل).

(٣) يقول ابن القطاع (أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ٢٢٩): «وعلى فَعْلَل: نحو عبدل، ونهشل للذئب، وعنسل للناقة الصلبة، وهيقل للظليم، واللام زائدة فيها كلها، وليست أصلية».

وليس ما قاله ابن القطّاع من زيادة اللام في "عنسل" محل إجماع؛بل هو رأي ابن حبيبَ، ومذهب سيبويه زيادة النون فيه، وهو قول الجمهور، وأما "هيقل" فلابن جنّي وابن عصفور رأيٌ يجوِّزان فيه أصالة حروفه وأن يكون الزائد هو الياء، مع إقرارهما بورود "هيق" دالا على نفس المعنى. ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨٨، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٢٣ و٣٢٤، والممتع ١ / ٢١٤ و٢١٥، وارتشاف الضرب ١ / ٢٢٢.

ومن خلال ما تقدم يظهر جليّاً أن ابن القطاع كان يجتهد فيما أثبته في نصه هذا، وهو مسبوق إلى القول ببعض ما فيه كما تقدم، والجديد الذي انفرد به هو قوله بزيادة لام "نهشل".

(٤) تاج العروس ٣١ / ٥١ (نهشل)؛ وقد تقدم نص أبي حيّان عليه.

ويقال في الجواب عنه: إنه ليس من دليل يدلُّ عليه، ويضاف له ما فيه من مخالفة الأصل المتقرِّر من عدم القول بالزيادة إلا بِثَبَتٍ؛ فالأصل أن يكون نهشل على وزن جعفر، ولا يُذهب فيه إلى زيادة اللام، وفيه أيضا: مخالفة ما ورد من هذه المادة فعلا رباعيّاً دالا على العضِّ والأكل؛ وهو مخالفة دليل (دلالة) الاشتقاق.

وبناء عليه فيبقى أنه قول ليس بظاهر لمخالفته الظاهر.

وفي ختام هذه المسألة لابد للبحث أن يشير بأنه وقف على القول بزيادة اللام في نهشل غير منسوب عند الجواليقي(١)، وهو لغويٌّ متأخرٌ عن ابن القطّاع.

المبحث السابع: الإبدال والإعلال

المطلب الأول: إبدال الواو همزةً.

- حكم إبدال الواو المكسورة المتصدرة همزة.

ورد عن العرب إبدال الواو المكسورة المتصدرة همزة نحو: إسادة في وسادة(٢).

ونسب أبو حيّان إلى سيبويه أن ظاهر كلامه اقتياسيّة الإبدال هنا؛ وذلك حيث يقول: «ويجوز إبدال الواو المكسورة المصدرة همزة فتقول: "إِشَاح" في "وِشَاح".

وقال ابن مالك: هو "مطرد على لغة"(٣)؛ ولا أعلم أحداً نصّ على أن ذلك لغة(٤).

وظاهر كلام سيبويه أن ذلك مقيسٌ، وهو مذهب الجمهور.

وقال المبرد: لا يطّرد، والقولان عن الجرمي، والمازني»(٥).

(١) شرح أدب الكاتب ص ١٣٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٣١.

(٣) التسهيل ص ٣٠١.

(٤) نسب أبو حيّان هذه اللغة في البحر المحيط (٥ / ٣٢٨) إلى هذيل!

وينظر: تحقيقات صرفية (مجلة الدراسات اللغوية مج ١٣ ع٢) ص١٠١ و٢٠١.

وسيأتي في التعليق على نص سيبويه نقلها عن تميم.

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٩.

وممن نص على أن اقتياس الإبدال ظاهر كلام سيبويه: ابن عقيل(١).

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما كانت الواو فيه أولا وكانت فاء:

« واعلم أن هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار؛ إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وُلِدَ: أُلِدَ، وفي وجوهٍ: أجوهٌ.

وإنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو: قؤولٍ ومؤونة.

وأما الذين لم يهمزوا؛ فإنهم تركوا الحرف على أصله كما يقولون: قوولٌ فلا يهمزون، ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تُحذف وتُبدل فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها.

ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل: "وَناةٍ وأناةٍ" كانوا في هذا أجدر أن يبدلوا حيث دخله ما يستثقلون؛ فصار الإبدال فيه مطرداً حيث كان البدل يدخل فيما هو أخف منه.

وقالوا: وَجم وأجم، ووَناةٌ وأناةٌ.

وقالوا: أحدٌ وأصله: وَحَدٌ؛ لأنه واحد، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل .

وليس ذلك مطرداً في المفتوحة؛ ولكن ناساً كثيراً(٢) يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أوّلاً ؛كرهوا الكسرة

(١) المساعد ٤ / ٩٣.

(٢) نسب المؤدب (دقائق التصريف ص ٢٤٢) هذه اللغة لتميم؛ ونص على أن لغتهم همز كل واو تكون مكسورة أو مضمومة في نحو هذا البناء.

وقد سبق نقلها عن هذيل في التعليق على نص أبي حيّان في صدر المسألة.

فيها كما استثقل في ييجل وسيّدٍ، وأشباه ذلك.

فمن ذلك قولهم: إسادةٌ وإعاءٌ»(١).

ومن خلال هذا النصِّ يظهر من كلام سيبويه بعض الظهور(٢) ـ وليس ظاهراً ـ أنه يرى اقتياس الإبدال هنا، واطراده.

ولم ينصّ سيبويه إلا على اطراد إبدال المضمومة، وذلك صريح في نصِّه السابق، وقد صرح به في تعليله وجوب الإبدال في أُولى الواوين أوّلا نحو: أولى ـ وأصلها: وولى ـ وذلك حيث يقول:

«وإذا التقت الواوان أوّلاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك؛ لأنهم لمّا استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا ـ وكان ذلك مطرداً إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل ـ لم يجعلوا في الواوين إلا البدل؛ لأنهما أثقل من الواو والضمة.

فكما اطرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا»(٣).

وكذا في قوله: «وربما أبدلوا التاء مكان الواو في نحو ما ذكرت لك إذا كانت أوّلاً مضمومة؛ لأن التاء من حروف الزيادة والبدل كما أن الهمزة كذلك.

وليس إبدال التاء في هذا بمطرد.

فمن ذلك قولهم: تراثٌ؛ وإنما هي من ورِث، كما أن أناةً من "ونيت"؛ لأن المرأة تُجعل كسولاً(٤).

كما أن أحَداً من واحدٍ، وأجم من وجم حيث قالوا: أجَم كذلك؛ لأنهم قد

(١) الكتاب ٤ / ٣٣١.

(٢) نقله أبو حيان (التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ١٤٣ ب) عن ابن الضائع.

(٣) الكتاب ٤ / ٣٣٣.

(٤) قال السيرافي (شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢٢): «كقولهم: امرأة أناة ...، والأصل فيه: وناة؛ لأن معناه لينة ساكنة، وهو من وني»، وفي المخصص (٤ / ٢٠٣) نقلا عن الفارسي: «فأما أناة فاستدلَّ سيبويه على أنها من الواو بأن المرأة تُجعل كَسولاً؛ فجعله من الوَنْيِ دون الأناء الذي معناه: التمكُّث والانتظار»؛ وهو بنصه في الإغفال ٢ / ٢٤٢.

أبدلوا الهمزة مكان الواو المفتوحة والمكسورة أوّلاً »(١).

وأصرح منه قوله: « وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان كما أبدلوا التاء فيما مضى، وليس ذلك بمطرد ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم؛ لأن الواو مفتوحة فشبهت بواو وَحَدٍ.

فكما قلّت في هذه الواو وكانت قد تبدل منها؛ كذلك قلّت في هذه الواو »(٢).

وقد نصّ السيرافي على أن قلب الواو إلى الهمزة والتاء ينقسم « قسمين أحدهما: مطرد بقياس لازم والآخر: غير مطرد، وإنما يُسمع سماعاً.

أما ما يطرد قلبه فهو أن تقع الواو مضمومة بناء تُبنى عليه الكلمة ... »(٣).

وذهب ابن يعيش إلى عدم اطراد هذا الإبدال قائلا: « واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس إلا أبا عثمان المازني »(٤).

قال الرضي: « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً أيضاً. والأولى كونه سماعيّاً »(٥).

ويمكن القول ـ ولعله الأظهر ـ بأن ظاهر كلام سيبويه يدل على عدم اطراد إبدال الواو المكسورة همزة؛ بدلالة قوله: « وليس ذلك مطرداً في المفتوحة، ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة؛ فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً ».

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٢.

(٢) السابق ٤ / ٣٣٣.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٢١.

(٤) شرح المفصل ١٠ / ١٤.

(٥) شرح الشافية ٣ / ٧٨.

وفحوى نصوص سيبويه تدل عليه؛ لأنه إنما صرح بالاطراد مع المضمومة فحسب؛ وبناء عليه يكون ما سواها غير مطرد، وهذا ما فهمه السيرافي كما تقدم في كلامه. وهو كذلك رأي وفهم الفارسي بنقل ابن سيده عنه حيث يقول:

«ومما يقال بالهمز مرة، وبالواو أخرى.

هذا الباب على ضربين اطِّراديٍّ وسماعيٍّ، وأنا أبيِّن ذلك بما سقط إليَّ من تعليل أبي علي (رحمه الله).

قال أبو علي: اعلم أن الواوات في هذا النحو تكون على ضربين أوّلا، وغيرَ أوّل؛ فإذا كانت أوّلا فعلى ضربين:

أحدهما: أن تكون مفردة، والآخر: أن تكون مكرّرة؛ ولا حاجة بنا إلى ذكر المكرّرة أوّلا لعلمنا باطِّراده.

فأما المفردة فعلى ثلاثة أضرب: مضموم، ومكسور، ومفتوح؛ فالمضموم نحو: وُعِدَ ووُزِنَ ووجوه؛ وقلب الهمزة في هذا الضرب مطَّرد إذا كان غير أوّل كما يكون مطّرداً إذا كان أوّلاً، وإن كان قلبه أوّلا أقوى ألا تراهم قالوا: أثؤُب فقلبوه عيْنا كما قلبوه فاءً في: ﴿أُقِّتَتْ﴾(١)، وأُجوه ...

فهذه المضمومة؛ فأما المكسورة فنحو: إسادةٍ في وِسادة، وإفادَةٍ في وِفادة ...

ولم نعلم غير هذين، وهذا غير مطَّرد.

فأما المكسور فقد اختُلف فيه فبعضهم يطْرده، وبعضهم لا يطْرده.

قال أبو علي: ذكر أبو بكر عن أبي العباس أن أبا عمرو(٢) لا يرى إبدال الهمزة من الواو المكسورة مطَّرداً كما يقول غيره إذا كانت أول حرف؛ ويزعم أن قولهم: إسادةٌ وإشاح وإفادة من الشَّواذِّ.

(١) سورة المرسلات من الآية ١١.

(٢) كذا في جميع النص؛ والصواب: أبا عمر – أي: الجرمي –؛ ففي التذييل والتكميل (ج ٦ / ٢ / ل ١٤٣ ب): «... عن أبي العباس أن أبا عمر الجرمي».

والقياس عندي قول أبي عمرو؛ لأن الاطِّراد في المضموم إنما هو لاشتباهها بالواوين، والمكسورة لا تشبه الواوين، إلا أنه ينبغي في القياس أن يكون البدل فيها أكثرَ من البدل في المفتوحة؛ لأن الياء بالواو أشبه وإنما يَحسُن البدلُ بحسب ما يصادف من إزالة المثلين أو المتقاربين فبحسن قرب الشبه يحسن البدل.

ولا ينبغي أن يجوز البدل في المكسورة غير أوَّل من حيث جاز في الأول؛ لأن البدل أوّلاً أقوى لكثرته يدلُّك على ذلك امتناع الواوين من الوقوع أولا وجواز وقوعهما وسطا.

وكأنّ في قول سيبويه أيضاً في هذا كالدلالة على ما يقوله أبو عمرو من أنه ليس بمطَّرد. قال: "وليس بالمطَّرد ـ يعني: المفتوحة إذا أُبدلَت منها الهمزة ـ ولكنَّ ناساً كثيراً يُجْرونَ الواوَ إذا كانت مكسورةً مُجراها مضمومةً"(١).

فقوله: "ناساً كثيراً" فيه دلالة على أنه ليس بعامٍّ في الكل(٢)»(٣).

وقد وقفت ـ بحمد الله ـ على هذا النصِّ برمّته للفارسي في الإغفال(٤)؛ بناء على إشارة من الشاطبي(٥).

وإنما نقلت هذا النصّ مع طوله لأمرين:

---

(١) لا يخفى أن النص منقول بالمعنى، وقد تقدم نقله بنصه.

(٢) إدخال أل على "كل" وكذلك أختها: "بعض" مسألة خلاف، والجواز قول لبعض اللغويين، والجمهور على المنع.

ينظر: الصحاح ٥ / ١٨١٢ (كلل)، والقاموس المحيط ٢ / ١٣٩١ (كلل)، وشرح درة الغواص ص ٦٩، ودخول أل على كل وبعض (مجلة كلية الدراسات الإسلامية، ع ٥، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م) ص ٢٢٩.

(٣) المخصص ٤ / ٢٠٣.

(٤) الإغفال ٢ / ٢٤٠ – ٢٤٦؛ وفيه: أبا عمرو؛ وقد نبه بعض الباحثين إلى أن صوابه: أبا عمر.

ينظر: تحقيقات صرفية (مجلة الدراسات اللغوية مج ١٣ ع٢) ص ١٩٨ مع الحاشية ٥.

وقد مضى في إيراد النص نقل التصويب عن أبي حيّان.

(٥) المقاصد الشافية ٩ / ٧٧؛ وفيه: " أن أبا عمر" لا "أبا عمرو".

١- أنه نصٌّ نفيسٌ؛ فيه مناقشة لقياسيّة إبدال الهمزة المكسورة.

٢- الاستظهار به على أن ظاهر كلام سيبويه كون هذا الإبدال غير مطردٍ، ولا قياسيٍّ.

وممن نسب القول بعدم الاطراد إلى ظاهر سيبويه: الشاطبي(١).

وأما بخصوص مذهب المازني فقد نقل عنه أبو حيّان القولين، والذي نصّ عليه في تصريفه(٢) هو الاطراد على لغة بعض العرب، ونقل عنه الزمخشري(٣) أنه يراه قياسا، وفي الممتع لابن عصفور أن المازني يقول: «لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يتبع السماع»(٤)، ثم خلص ابن عصفور إلى أن ذلك الإبدال كَثُر «كثرة توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أولا»(٥).

ويقابل هذا الرأي من ابن عصفور ـ والذي نسبه أبو حيّان للجمهور ـ حكاية ابن سيده الإجماع على عدم اطراد هذا الإبدال(٦).

وأما المبرد فقد اقتصر على القول بجواز الإبدال(٧)، ومثله فعل الزجاجي(٨)، وكذا فعل ابن الدهان(٩).

وقد ناقش بعض الباحثين نصّ ابن عصفور هذا؛ وخلص إلى أن نقل ابن عصفور عن المازني يخالف نقل المتقدمين، وأن أبا حيّان في التذييل والتكميل قد نقل من

(١) المقاصد الشافية ٩ / ٧٧.

(٢) المنصف ١ / ٢٢٨ و٢٢٩.

(٣) المفصل ص ٥٠٧.

(٤) الممتع ١ / ٣٣٣.

وينظر ما أثبته محققه من تعقب أبي حيّان لهذه النسبة في الحاشية ٣ من الصحيفة نفسها.

(٥) السابق ١ / ٣٣٥.

(٦) المخصص ٤ / ٢٠٣.

(٧) المقتضب ١ / ٩٤.

(٨) الجمل ص ٤٠٤ و٤٠٥.

(٩) الفصول في العربية ص ١٢١.

طريق الرواية قولين في مذهب سيبويه الاطراد وعدمه(١).

وقد سبق إيراد نصوص سيبويه وبيان منطوقها وظاهرها بما لا حاجة إلى إعادته.

ولعل الأظهر في هذه المسألة عند سيبويه هو أن الإبدال جائز لا مطرد، وبخاصة إذا نُظِر إلى أن «العادة لسيبويه إذا قال ـ بعد تقرير القياس ـ: "وقالوا كذا" أنه لا يقيسه»(٢).

وقد نصّ ابن جني على أن هذا الإبدال في الواو المكسورة المتصدرة «مع ثقل الكسرة غير مطرد»(٣).

قال العكبري: «وأما ما ليس بلازم ولا مطرد؛ فهو الجائز، كإبدالهم الواو همزة في "وشاح" و"وعاء"؛ فإنه جائز غير مطرد.

ألا ترى أنهم إذا عللوا الإبدال بكسر الواو؛ بطل عليهم بـ "وِرْد" و "وِقْر"، وغير ذلك مما لا يجوز فيه الإبدال مع وجود العلة وعدم المانع»(٤).

وأما ما احتج به ابن عصفور من كثرة ما سُمِعَ من ذلك؛ فهو معارضٌ بما نصّ عليه ابن الضائع من أنه «وردت منه ألفاظ كثيرة بالنظر إلى المفتوحة؛ قليلة بالنظر إلى المضمومة»(٥).

ويكفي تدليلا عليه عدم ورود الإبدال في وِجاء، ووِطاء، ووِكاء، ووِكاد، وغيرها؛ مما يدل على أن الاستقراء في حاجة إلى إعادة، وأن يقوم على أساس

(١) ينظر: تحقيقات صرفية (مجلة الدراسات اللغوية مج ١٣ ع٢) ص ١٩٧ – ٢٠٣.
وينظر: التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ١٤٣ ب و١٤٤ أ.

(٢) المقاصد الشافية ٩ / ٦١.

(٣) المنصف ١ / ٢٣١.

(٤) اللباب ٢ / ٢٨٥.

(٥) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ١٤٣ ب.

الإحصاء العددي للألفاظ التي وقع فيها الإبدال والتي لم يقع؛ مع عدم إغفال ورود الإبدال مطرداً في هذه الواو لغة لبعض العرب.

- حكم قلب الواو همزة في جمع ورقاء مسمًّى به مذكّر.

ورد إبدال الواو المضمومة ضمة لازمة غير المشددة همزة جوازاً في نحو: أدْؤُر؛ قالوا: أدْؤُر(١)، وأما إذا كانت الواو مضمومة ضمة غير لازمة، كما في جمع ورقاء مسمًّى به مذكّر، فقد نصّ أبو حيّان على أن ظاهر مذهب سيبويه عدم القلب؛ وذلك حيث يقول: «وهمز واو "وَرْقَاؤُون"(٢) جمع "وَرْقَاء" مسمًّى به مذكر، ظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز، وجوّزه بعضهم»(٣).

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب جمع الاسم الذي آخره هاء التأنيث: «وإذا جمعت "ورقاء" اسم رجل بالواو والنون وبالياء والنون جئت بالواو ولم تهمز، كما فعلت ذلك في التثنية والجمع بالتاء؛ فقلت: ورقاوون»(٤).

وما نسبه أبو حيّان إلى ظاهر مذهب سيبويه هو نصُّ كلامه.

قال السيرافي في شرحه لهذا النصِّ من كلام سيبويه:

«وأما الممدود فإنك تقلب الهمزة فيه واوا إذا كانت المدة للتأنيث كما قلبت في التثنية؛ فتقول في حمراء: حمراوات، وفي ورقاء: ورقاوات كما قالوا: خَضْراوات.

وإن كان ذلك اسم رجل جمعته بالواو والنون وقلبت الهمزة واوا أيضاً فقلت: ورقاوون وحمراوون، ورأيت ورقاوين وحمراوين.

وذُكر أن المازني كان يجيز في ورقاوون الهمزة؛ لانضمام الواو، وهذا سهو؛ لأن

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٣٧، والإبدال ص ١٣٨، والقواعد والتطبيقات ص ٢٦.

(٢) كذا؛ ولعل الصواب عدم الهمز "ورقاوون".

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٢٥٨ و٢٥٩.

(٤) الكتاب ٣ / ٣٩٤ و٣٩٥.

انضمامها لواو الجمع بعدها، فهو بمنزلة ضمة الإعراب ...»[1].

وقد يقال: إنه غريب على أبي حيّان هنا أنه ذكر أن عدم القلب هو ظاهر كلام سيبويه؛ وهو في واقع الأمر نصٌّ كلامه.

ويزول الاستغراب إذا علم أن الفارسي ـ ولعله يكون منفردا ـ يذهب بناء على نصٍّ سيبويه الآنف إلى أن سيبويه لا يمنع الهمز لانضمام الواو وهو تعليل المازني؛ ولكن سيبويه يريد أنك تقلب الهمزة التي للتأنيث واوا لجمعك الاسم بالواو والنون، وأنه لو قال قائل بقبح همزه لاجتماع علامة التأنيث والتذكير في اسم واحد قال قولا[2].

وما ذكره الفارسي يخالف نصّ سيبويه في تصريحه بعدم جواز الهمز هنا، لا أنه قبيح بل لأنه عنده ممتنع لعدم لزوم الضم على ما سبق نقله في المسألة السابقة.

وقال أبو حيان في تعليل مذهب من لم يجوّز الهمز، ومن جوّزه: «ذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز إبدالها همزة، وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وذلك أن هذه الضمة عارضة فلا يجوز همزها اطرادا.

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز ذلك؛ إذ ليست نفس الضمة هي الإعراب»[3].

ومفهوم هذا الاحتجاج يؤول إلى كلام المازني، وقد تقدم الجواب عنه في نص السيرافي.

وبناء على ما تقدم بيانه فإن صريح نصٍّ سيبويه وظاهره في جمع ورقاء مسمًّى به مذكر بالواو والنون هو عدم جواز همز الواو فيه.

(١) شرح كتاب سيبويه ٤ / ١٤٥.

(٢) التعليقة ٣ / ٢٣٦ و٢٣٧.

(٣) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ١٤٤ أ – ب.

المطلب الثاني: قلب الياء واواً.

- حكم عين فُعلى اليائي.

إذا كانت الياء عيناً لفُعلى فإما أن تكون فُعلى اسما كطوبى ـ مصدر طاب أو اسم لشجرة في الجنة ـ(١)، أو صفة محضة؛ والمُسَلَّمُ من ذلك ثلاثة ألفاظ: ضِيزى(٢)، وحِيكى(٣)، وكِيصى(٤)؛ أو صفة غير محضة؛ وهي فُعلى مؤنث أفعل في التفضيل نحو: كيسى وخيرى مؤنّثي أكيس وأخير(٥).

وفي عين فُعلى اليائي في هذه الأنواع تفصيل عرضه أبو حيّان بقوله:

«وإذا كان فُعلى يائي العين، فذهب سيبويه إلى أنه إذا كان صفة، قُلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء، وحُكِي(٦): امرأة حِيكى، ومنه عنده: ﴿ضِيزَى﴾(٧)، وإذا

---

(١) قيل به في قوله: ﴿طُوبَى﴾ (سورة الرعد من الآية ٢٩)، وهو أرجح الأقوال.

ينظر: تفسير الطبري ١٣ / ٥٢٣، والجامع لأحكام القرآن ١٢ / ٦٦، والبحر المحيط ٥ / ٣٨٠، وتفسير ابن كثير ٢ / ٤٩٤.

(٢) ضاز في الحكم: جار، وضازه يضيزه ضيزا: نقصه حقه وبخسه ومنعه. اللسان ٨ / ١٠٥ (ضاز).

(٣) مشية حيكى: إذا كان فيها تبختر. اللسان ٣ / ٤٢١ (حيك).

(٤) رجل كيصى: متفرِّد بطعامه لا يُؤاكل أحدا. اللسان ١٢ / ٢٠٢ (كيص)

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٤٢٤، والتصريح ٥ / ٤٢٨، والقواعد والتطبيقات ص ٩٨ – ١٠٠.

وقال أبوحيّان (البحر المحيط ٨ / ١٥٢): «ولا يوجد فِعلى بكسر الفاء في الصفات كذا قال سيبويه، وحكى ثعلب: مشية حيكى، ورجل كيصى، وحكى غيره: امرأة عِزمى وامرأة سِعلى؛ والمعروف: عِزماة وسِعلاة». وما في هذا النص من قوله: امرأة عزمى وعزماة تحريف؛ صوابه: عزهى وعزهاة كما في المخصص ١ / ١٢٥، ولسان العرب ٩ / ١٩٤ (عزه)؛ وفيه: «رجل عزهاة ... وعزهًى منون: لئيم ... وعازف عن اللهو والنساء». وينظر: المساعد ٤ / ٤٠ و٤١.

ولا يخفى أن مذهب سيبويه أنها مثل: "ضيزي". ينظر: التذييل والتكميل ج ١٠ / ١ / ل ٥ أ – ب، والدر المصون ١٠ / ٩٥ و٩٦، والمساعد ٤ / ٤١ (وفي هذه المصادر: عزهى وعزهاة).

(٦) كذا؛ والصواب: "وحَكَى" بالبناء للمعلوم؛ لأن الحاكي هو سيبويه كما سيأتي في نقل كلامه، ويدل عليه أيضاً الإضمار في قوله: «ومنه عنده».

(٧) سورة النجم من الآية ٢٢.

كان اسماً قُلبت الياء واواً؛ لضمة ما قبلها قالوا: الطوبى، والكوسى، والخوزى[1]؛ وهي مؤنث الأَفْعَل في التفضيل، وهما عنده حكمهما حكم الأسماء، وكذا قال أهل التصريف.

وقال ابن مالك[2]: الصفة في فُعلى كثيرة، وذكر من ذلك الطوبى وما بعده.

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا إقرار الضمة، وإبدال الياء واواً، وأنهم لم يقلبوا إلا في الصفة.

ونصّ ابن مالك[3] على أن القلبَ، والإقرار مع كسر فاء الكلمة مسموعان من العرب؛ فتقول: الطوبى والطيبى، والكوسى والكيسى »[4].

وقد نسب أبو حيّان إلى ظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز في فُعلى صفة غير محضة إلا إقرار الضمة وإبدال الياء واواً، وأنهم لم يقلبوا إلا في الصفة المحضة.

وكذا نسب هذا القول لظاهر كلام سيبويه في عدد من المصادر[5].

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما تُقلب فيه الياء واواً: « هذا باب ما تُقلب فيه الياء واواً.

وذلك فُعلى إذا كانت اسماً.

وذلك: الطوبى والكوسى؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى

---

(١) كذا؛ والصواب: الخورى. قال الشيخ خالد الأزهري في ضبطها (التصريح ٥ / ٤٢٩): «بالخاء المعجمة، والراء المهملة»، وهي مؤنث أخير (ينظر: أوضح المسالك ٤ / ٤٢٥).

ولم أقف على استعمال "خُوزى". ينظر: اللسان ٤ / ٢٣٤، وتاج العروس ١٥ / ١٤٣ (خوز).

(٢) قال في التسهيل (ص ٣٠٥): «وتبدل الضمة في الجمع كسرة فيتعين التصحيح، ويُفعل ذلك بـ: الفُعلى صفة كثيرا»؛ وينظر: المساعد ٤ / ١٣٢ و١٣٣.

(٣) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٢٠.

(٤) ارتشاف الضرب ١ / ٢٨١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٣ / ١٥٩٢، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ٩٩٤، والمساعد ٤ / ١٣٣؛ وفيه: «ظاهر مذهب سيبويه».

الأسماء التي لا تكون وصفاً، وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعْلٍ منها ـ يعني: بِيْضٌ ـ[1] وذلك قولهم: امرأةٌ حِيْكَى، ويدلك على أنها فُعلى أنه لا يكون فِعلى صفةً.

ومثل ذلك: ﴿ضِيزَى﴾[2]؛ فإنما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فَعلى اسماً وبين فَعلى صفة[3] في بنات الياء التي الياء فيهن لام؛ وذلك قولهم: شروى[4] وتقوى في الأسماء.

وتقول في الصفات: صديا وخزيا فلا تقلب؛ فكذلك فرقوا بين فُعلى صفةً وفُعلى اسماً فيما الياء فيه عين، وصارت فُعلى ههنا نظيرة فَعلى هناك، ولم يجعلوها نظيرة فَعلى حيث كانت الياء ثانية، ولكنهم جعلوا فُعلى اسماً بمنزلتها؛ لأنها إذا ثبتت الضمة في أول حرف قلبت الياء واواً، والفتحة لا تَقلب الياء فكرهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنةً إلا كما قلبوا ياء "موقنٍ"، وإلا كما قلبوا واو ميزانٍ وقِيْلٍ.

وليس شيء من هذا يُقلب وقبله الفتحة، وكما قلبوا ياء "يوقن" في الفعل.

فأما فَعْلى فعلى الأصل في الواو والياء، وذلك قولهم: فوضى وعيشى.

(١) يغلب على ظني أن قوله: «يعني: بِيْض» تفسير لكلام سيبويه؛ ولعلها كانت تعليقة أو طرّة على حواشي الكتاب. والله أعلم.

(٢) سورة النجم من الآية ٢٢.

(٣) يلحظ على أسلوب سيبويه هنا تكرار "بين" وليس قبلها ضمير، وهو أسلوب وهّمه الحريري في درة الغواص (ص ٣٦).

ونص ابن بري (في حاشيته على درة الغواص؛ وهو المطبوع بعنوان: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص للحريري ص ٩٠) على أن إعادة "بين" ها هنا جائزة على جهة التوكيد، واستشهد له بعدد من الشواهد.

ووافقه الخفاجي (في شرح الدرة ص ٩٣) ناصّاً على أنه كثير في كلام العرب.

(٤) بمعنى: المثل. المنصف ٣ / ٧٤، واللسان ٧ / ١٠٤ (شري).

وفُعلى من قُلْتُ على الأصل كما كانت فَعلى من غَزَوْتُ على الأصل؛ فإنما أرادوا أن تُحوَّل إذا كانت ثانيةً من علّة؛ فكان ذلك تعويضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها»(١).

ومن هذا النصِّ يظهر جليّاً أن مذهب سيبويه بناء على كلام العرب هو التفريق بين فُعْلى الاسمية؛ ومثلها الصفة غير المحضة بقلب الياء واواً، وفُعْلى صفة محضة بعدم إبدال الياء واواً؛ وقلب الضمة كسرة لتصح الياء.

وهو ما فهمه أبو سعيد عند شرحه لهذا النصِّ؛ وذلك حيث يقول: «اعلم أنهم فرّقوا بين الاسم والصفة في أبنيةٍ؛ فأجروا الاسم لخفته مجرًى تجنّبوه في النعت فمن ذلك فُعلى إن كان اسما وكان عين الفعل منه ياء قلبوها واوا لانضمام ما قبلها، وإن كان صفة كسروا ما قبل الياء حتى تسلم الياء؛ قالوا في الاسم: طوبى، والأصل: طيبى؛ لأنه من الطيب، وقالوا في الصفة: امرأة حِيكى، و﴿ضِيزَى﴾(٢)؛ والأصل: حُيكى وضُيزى(٣)؛ لأنه من حاكت في مشيتها تحيك حيكانا، وضيزى من ضاز يضيز؛ وليس في الصفات فِعلى؛ فيصير حيكى وضيزى مثل بِيْض، وأصله: بُيْض.

فإذا كان فُعْلى في المؤنث نظيرا لـ "أفعل"(٤) في المذكر كان بمنزلة الاسم ـ وإن كان نعتا ـ؛ لأنه لا يستعمل إلا بالألف واللام؛ كقولك في تأنيث الأكيس: الكوسى، وفي تأنيث الأجود والأبين: الجودى والبونى، كما قلت في تأنيث الأفضل: الفضلى، والأعز: العُزّى، شبهوا الاسم في قلب الياء منه واوا لانضمام ما قبلها

(١) الكتاب ٤ / ٣٦٤.

(٢) سورة النجم من الآية ٢٢.

(٣) في الأصل: «حيكي وضيزي»، وكذا ما كان نحوها في جميع الباب؛ تحريف، سببه إتباع رسم المخطوط فيما يظهر.

(٤) في الأصل: «نظيرا لأفعل».

بموسر وموقن، وشبهوا الصفة في كسر ما قبل الياء ببِيض وعِين، وكانت سلامة الياء في الصفة أولى؛ لأن الصفة أثقل من الاسم، والياء أخف من الواو؛ فجعل لفظ الخفيف للثقيل كما قد مضى مثل ذلك في نظائره.

وإذا كان الاسم أو النعت على فَعلى[1]، وموضع عين الفعل منه ياء أو واو لم تتغير؛ لأنهما ساكنتان وقبلهما فتحة كقولك: فوضى[2]، وامرأة جوعى، وعيثى تأنيث عيثان وهو المفسد، وامرأة غيرى ...

قال: "وإنما أرادوا أن تُحوَّل إن كانت ثانية من علّةٍ؛ فكان ذلك تعويضاً لها[3] من كثرة دخول الياء عليها"

قال أبو سعيد (رحمه الله): كأنّ القياس كان عند سيبويه أن يكون فُعلى اسما إذا كان ثانيه ياء أن تسلم الياء لقربها من الطرف، ولم يحفل بألف التأنيث فيقال: الكيسى وكيسى.

ولكن العرب اختارت الواو وقلب الياء إليها تعويضاً من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة؛ لأن دخول الياء على الواو أكثر[4] من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتقوى في باب قلب الياء والواو»[5].

وقد شرح الفارسي قول سيبويه: "من علة" قائلا: «أي: من أجل الضمة قبلها»[6].

ومن نصوص سيبويه الصريحة هنا قوله: «وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في موقن وموسر ... وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما في شروى وتقوى

(١) في الأصل: «فُعلى»؛ تحريف.

(٢) في الأصل: «فوصى»؛ تصحيف.

(٣) نص الكتاب (٤ / ٣٦٤): «أن تُحوَّل إذا كانت ثانيةً من علة فكان ذلك تعويضاً للواو».

(٤) في الأصل: «دخول الياء والواو على ذلك أكثر»؛ تقديم وتأخير.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٢٧١ و٢٧٢؛ وينظر: النكت ٢ / ١٢٠٣.

(٦) التعليقة ٥ / ٥٣.

ونحوها، وإذا كانت عينا في كوسى وطوبى ونحوها»(١).

ومنها قوله: «تجرى فُعلى من بنات الياء على الأصل اسما وصفة، كما جرت الواو في فَعلى صفة واسما على الأصل»(٢).

وبناء على ما تقدم فإن نصوص سيبويه صريحة الدلالة على المسألة؛ وليس نقل قول سيبويه في حاجة إلى أن يقال: ظاهر كلام سيبويه؛ لأن قوله: «لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً» نصٌّ في المسألة(٣) لا يجوز معه الاجتهاد، ولا يحوج إلى التماس قول سيبويه بالنظر إلى ظاهر الكلام. والله أعلم.

وممن نصّ على أنه مذهب سيبويه صراحة دون تقييده بالظاهر: ابن يعيش(٤)، والرضي(٥)، والسلسيلي(٦)، والشاطبي(٧)، والشيخ: خالد الأزهري(٨).

المطلب الثالث: قلب الياء ألفاً شذوذاً.

- الإعلال في آية.

ذكر أبو حيّان ستة أقوال في الإعلال الوارد في (آية)، وذلك حيث يقول:

«فأما "آية" فذهب الكسائي، إلى أن وزنها: فاعلة(٩)؛ فأصلها: "آيِيَةٌ" حذفت

(١) الكتاب ٤ / ٢٤١.

(٢) السابق ٤ / ٣٨٩.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٥.

(٤) شرح المفصل ١٠ / ٣٠ و٣١.

(٥) شرح الشافية للرضي ٣ / ١٣٥.

(٦) شفاء العليل ٣ / ١٠٩٠.

(٧) المقاصد الشافية ٩ / ١٨٠ - ١٨٣.

(٨) التصريح ٥ / ٤٣٠.

(٩) كذا؛ وكذا وقع في دقائق التصريف ص ٢٢٩، والممتع ٢ / ٥٨٣، والمساعد ٤ / ١٦٨.
والصواب: "فالة"؛ وقد صرح أبو حيّان بحذف العين عند الكسائي.
وقد يقال: إن هذا الوزن بحسب الأصل.
والجواب: أن الكلام عن وزن "آية"؛ لا عن وزن أصلها.
وينظر: رسالة الملائكة ص ١٠٥، وجوانب الدرس التصريفي ص ٦.

العين[1] فصارت "آية".

وذهب الخليل إلى إن أصلها: "أيَيَةٌ" أعلت العين، وكان القياس صحتها، وإعلال اللام، فعكسوا فوزنها "فَعَلَةٌ"، وألفها منقلبة عن ياءٍ، وكذا غاية، وراية ...

وذهب الفراء إلى أن وزنها: "فَعْلَة"؛ أبدلوا من الياء الساكنة ألفا كما قالوا: صَابَة، وَثَابَة في صَوْبَة وَثَوْبَة.

ويظهر أنه قول سيبويه.

وقيل: وزنها: "فَعُلَةٌ" أصلها: أيُيَةٌ كـ: سمرة تحركت [الياء][2] وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفاً، وصحت الياء بعدها.

وقيل: وزنها: "فَعِلَة" كـ: "نَبِقَة"[3].

وقيل: أصلها: "أيَاة"؛ وهو من المقلوب على واجب القياس كـ: "حَيَاة"، ثم قلبت لامه في موضع عينه[4] كَأَنْيُق[5]»[6].

(١) وقع في البيان في غريب إعراب القرآن (١ / ١٦٦ - وفيه: آيّة؛ تطبيع -)، واللباب (٢ / ٤٢٣) أن المحذوف الياء الأخيرة تخفيفا؛ وأن وزنها: «فاعة».

وهو وإن كان يجري على إيقاع الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير، إلا أن الأَوْلى بالحذف من المثلين هنا الياء الأولى؛ لكونها مكسورة؛ وسيأتي نقله عن البغدادي.

ونسب الجوهري (الصحاح ٦ / ٢٢٧٥) هذا القول للفراء، وصرح بحذف اللام تخفيفا؛ وفيه ما تقدم مع مخالفة المشهور في كون هذا القول للكسائي.

(٢) تتمة لازمة، ويدل علي سقوطها الإضمار في قوله: «ما قبلها»؛ وقد ألفيتها مثبتة في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ٤٣ ب.

(٣) نسبه مكي (الهداية ١ / ٢٩١) إلى بعض الكوفيين.

وينظر: البحر المحيط ١ / ٣١٢، والدر المصون ١ / ٣٠٩.

(٤) قال البغدادي (خزانة الأدب ٦ / ٥١٨): «السادس: أن أصلها أيَيَةٌ كـ: قصبة كالأول [أي: كالقول الأول]، إلا أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة ونواة، ثم قدمت اللام إلى موضع العين فوزنها: فَلَعة».

(٥) كذا؛ والصواب: كأينق (بالقلب).

وكذا وقفت عليها في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ٤٣ ب.

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٣٠٠ و٣٠١.

وفي هذا النصِّ ينسب أبو حيّان إلى سيبويه أن ظاهر قوله في آية هو قول الفراء.

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما جاء على أنّ فَعَلت مثل بِعت؛ وإن كان لم يستعمل في الكلام: «هذا باب ما جاء على أنّ فَعَلت مثل بِعت؛ وإن كان لم يستعمل في الكلام.

لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس لو قلت: يفعِل من حيّ[1] ولم تحذف لقلت: يحيُّ؛ فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم؛ فكرهوا ذلك كما كرهوه في التضعيف.

وإن حذفت فقلت: يحي؛ أدركته علة لا تقع في كلامهم وصار ملتبساً بغيره - يعني: يعي ويقي ونحوه -[2]؛ فلما كانت علةٌ بعد علة كرهوا هذا الاعتماد على الحرف.

فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل بعت: آيٌ وغايةٌ وآيةٌ، وهذا ليس بمطرد؛ لأن فعله يكون بمنزلة خشيت ورميت، وتجري عينه على الأصل؛ فهذا شاذٌّ كما شذ: قوَدٌ وروعٌ[3] وحولٌ في باب قلت.

ولم يشذ هذا في فَعَلت لكثرة تصرُّف الفِعْل وتقلُّب ما يكرهون فيه [في][4] فَعَلَ ويَفْعَل. وهذا قول الخليل. وقال غيره: إنما هي أيّةٌ وأيٌّ "فَعْلٌ"، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان؛ فأبدلوا الألف كما قالوا: الحيوان، وكما قالوا: ذوائب؛ فأبدلوا الواو كراهية الهمزة.

(١) لم تعجم الياء في هذه الكلمة وما تصرف منها؛ وكذا ما أشبهها في جميع النص، وهو على الرسم الإملائي، ولكنه معدول عنه اليوم.

(٢) يغلب على ظني أن قوله: «يعني: يعي ويقي ونحوه» تفسير لكلام سيبويه؛ ولعلها كانت تعليقة أو طرّة على حواشي الكتاب. والله أعلم.

(٣) رجل روِع ورائع: متروِّع - أي: فزع -، وهو على فَعِل. ينظر: اللسان ٥ / ٣٧٢ (ورع).

(٤) تتمة لازمة؛ وقد استدركتها من الكتاب (طبعة بولاق) ٢ / ٣٨٨.

وهذا قولٌ.

وأما الخليل فكان يقول: جاء على أن فِعله معتلٌّ؛ وإن لم يكن يُتكلَّم به، كما قالوا: قوَدٌ فجاء كأن فعله على الأصل »[1].

ومن خلال هذا النصِّ يظهر جليّا أنه ليس لسيبويه نصٌّ في وزن "آية"؛ ولكنه ينقل رأيين في الإعلال الوارد فيها، وفي وزنها على هذين القولين.

يقول السيرافي في شرحه لهذا النصِّ من كلام سيبويه: «قال: " فمما جاء في الكلام ..." يعني: أنه قد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة فأعل[2] الأول منهما ـ وهو عين الفعل ـ، وكان القياس أن يعل الثاني ـ وهو لام الفعل ـ؛ وهي الأسماء التي ذكرها، وكان القياس أن يقال: غواة أو غياة واوا أو ياء؛ وذلك أن الألف من غاية إن كانت منقلبة من الياء فأصلها غيية، وإن كانت منقلبة من واو فأصلها غوية، فيجتمع حرفا علة؛ فالوجه على ما قدمناه من قياس الفعل أن نعلّ الثاني ونصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن نقول: غيا[3] إن كانت من الياء، وغوى إن كان من الواو كما نقول: حيا وغوى وما أشبه ذلك؛ ولكن هذا جاء شاذّاً محمولا على دار وباب في إعلال اللام، وشبّه شذوذ هذا بشذوذ قوَد وروِع وحوِل ... وذلك أن قوَداً وروِعاً اسمان شذا في تصحيح موضع العين منهما، وكان حكمهما أن تكونا[4] معتلتين فيقال: قادٌ وراعٌ؛ لأنهما من باب: قال وقام، وهذا الشذوذ لم يأت في شيء من الفعل وإنما أتى في الاسم ...

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٨ و٣٩٩.

(٢) في الأصل: «فاعل»؛ تحريف.

(٣) في الأصل: «عيا»؛ تطبيع.

(٤) في الأصل: «تكنا»؛ تطبيع.

وحكى سيبويه أن غير الخليل يقول: إن[1] أصل آية: أيّةٌ وأيٌّ، ولكنهم قلبوا الياء واوا[2] وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف كما قالوا: الحيوان[3] ... "وهذا قول الخليل".

اعلم أن الخليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن[4] آية وزنها: فَعَلَةٌ، وقلبت عين الفعل منها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد مضى الكلام فيها على مذهبه.

وذهب الذي حكى عنه سيبويه - وهو أيضا قول الفراء - إلى أن وزنه[5]: فَعْلَةٌ؛ وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين فقلبوا إحداهما ألفا.

ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة؛ فمن ذلك: قلب إحدى الواوين إذا اجتمعتا في أول كلمة في جمع واصلة وتصغيرها: أواصل وأُويصلة، والأصل: وواصل وويصلة؛ وكقلبهم الواو في حيوان، والأصل: حييان عنده ...

ومما احتج به الفراء أيضا في هذا قولهم: "عيب وعاب" قلبوا الياء ألفا وهي ساكنة لا ياء معها؛ فكيف إذا اجتمعت معها ياء أخرى ؟.

وقال الكسائي: آية وزنها: "فعلة"[6]؛ وكان أصلها: آيية[7]؛ فاستثقلو اجتماع الياءين مع الكسرة فحذفوا إحداهما»[8].

---

(١) في الأصل: «أن».

(٢) كذا، وكذا وقفت عليه في نسخة بشير آغا ج ٢ / ل ٨٠٢ ب ، ولا مسوغ للقلب هنا، ولعل قوله: "واوا" مقحمة ؛ بدلالة أن هذا النص برمته هو نص سيبويه بحروفه، وقد سبق نقله، وليست فيه.

(٣) في الأصل: «الجيران»؛ تحريف، والتصويب من نص الكتاب، ومن نسخة بشير آغا (السابق).

(٤) في الأصل: «أن».

(٥) كذا؛ والصواب: "وزنها"؛ لأن الضمير يعود إلى "آية".

(٦) كذا؛ وقد سبق بيان وزنها عند الكسائي في التعليق على نص أبي حيّان.

(٧) في الأصل: «أيية»؛ تصحيف.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣١٧ و٣١٨.

ومن خلال نصٍّ سيبويه وشرح السيرافي له يظهر جليّاً أن سيبويه لم ينصّ على قوله في "آية"؛ ولكن ظاهر قول سيبويه: «وهو قول»؛ استحسان للقول الذي نسب بعدُ للفراء، وهو القول الذي اختاره ابن مالك(١).

ونسب أبو علي الفارسي(٢)، ومكي بن أبي طالب(٣)، وابن بري(٤)، والعكبري(٥)، والقرطبي(٦)؛ هذا القول إلى سيبويه دون التقييد بأنه ظاهر قوله؛ وقال ابن عقيل: «وقد نُسب إلى سيبويه»(٧)، وقال البغدادي: «قاله الفراء، وعُزي لسيبويه»(٨).

وتعقيبا على هذه النسبة يُقال:

إنه ليس من نصٍّ صريح لسيبويه يعضد أو يدل على هذه النسبة، ولكن ظاهر قوله السابق يدل عليه، وسيأتي الكلام عنه بشكل أوسع في التنبيه الثالث الآتي.

وقد وقف البحث على نسبة أبي حيّان إلى الخليل وسيبويه معا القول بالقول الأول في بحره(٩)، وتبعه السمين(١٠)؛ وقد مضى نصُّ الارتشاف في صدر المسألة بنسبة القول الأول للخليل فحسب، وهو الموافق لنص كتاب سيبويه.

---

(١) التسهيل ص ٣١٠.

(٢) الحجة ٣ / ٨١.

(٣) الكشف ١ / ٣٥٧.

(٤) التنبيه والإيضاح ٦ / ٢٣؛ والنص في اللسان ١ / ٢٨٣ (أيا).

(٥) اللباب ٢ / ٤٢٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٠٨.

(٧) المساعد ٤ / ١٦٨.

(٨) خزانة الأدب ٦ / ٥١٧.

(٩) البحر المحيط ١ / ٣١٢.

(١٠) الدر المصون ١ / ٣٠٨.

وهو مسبوق إلى هذه النسبة بمكي بن أبي طالب(١)، وابن عمار المهدوي(٢)؛ فيكون مكي قد سبق أبا حيان في نسبته لسيبويه قولين مختلفين.

واقتصر ابن خالويه(٣) على نسبته لسيبويه؛ ونص ابن عطية على أن وزنها «عند سيبويه: "فعَلة" بفتح العين»(٤).

وبناء على ما سبق فقد نسب إلى سيبويه القولان؛ من قِبَلِ أعلام متقدمين ومتأخرين، وبقي النظر في نص سيبويه والاحتكام إليه في تصويب نسبة أحد القولين له أو هما معا.

وأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

أما مستند نسبة القول إلى سيبويه بأنها فَعْلة؛ فأمران هما:

١ـ ظاهر قول سيبويه: «وهو قول»؛ وقد سبق أنه استحسان من سيبويه لهذا القول الذي أورده عقب قول شيخه الخليل.

٢ـ ما نص عليه الزجاج(٥) من أن سيبويه إذا قال: «وقال غيره» عقب قول الخليل فإنما يعني نفسه.

وأما مستند نسبة القول إلى سيبويه بأنها "فعَلة" فأمران هما:

١ـ أن سيبويه لم ينص على مخالفة شيخه الخليل.

٢ـ انتصار سيبويه لرأي شيخه الخليل في نهاية الكلام عن هذه المسألة وتاليتها؛ وهو الأمر الذي أغفله من نسب إلى سيبويه أنها "فعْلة"، وذلك أن سيبويه يقول:

(١) الهداية ١ / ٢٩٠؛ وفيه: "فعْلة" تطبيع؛ لأنه يقول: «فقلبت الياء ألفا لتحركها».

(٢) التحصيل لفوائد التفصيل ل ٢٢ / ب.

نقلا عن النحو الصرف عند ابن عمار (رسالة) ص ٣٣٦.

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٢٩٩، والحجة لابن خالويه ص ١٩٣.

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٥٣ و٥٤.

(٥) الكتاب ١ / ٧؛ في مساق رواية الكتاب نقلا عن النحاس.

والنص في إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٠٣.

«وقول الخليل يقوِّيه أوّل وآءة ويوم، ونحو هذا؛ لأنها قد جاءت على أشياء لم تستعمل، والآخر قول»(١).

وظاهر هذا القول من سيبويه أنه يرتضي قول شيخه الخليل، ولا يستبعد القول الآخر؛ وعليه فيصح أن ينسب له موافقة شيخه الخليل، واستحسان القول الآخر.

والأرجح عندي أن يكون سيبويه موافقا لشيخه الخليل؛ لأن تبويبه للباب قرينة تدل على أنه يرى تحرك العين، وما نصّ عليه من تقوية قول الخليل تعضد أن يكون موافقا له.

وأما ما نص عليه الزجاج في تفسير قول سيبويه: «وقال غيره»؛ فهو غير مُسَلّم، وسيأتي في التنبيه الثالث ما يزيل الإبهام في قول سيبويه في هذه المسألة: «وقال غيره».

وتعقيبا على جميع هذه الأقوال الواردة في المسألة؛ يقال: إنها لا تخلو من شذوذ في الحذف والقلب(٢).

وقبل أن يودِّع القلم هذه المسألة لابد من التنبيه على أمور:

الأول: أنه وقع عند البغدادي إيراد القول الذي نسبه أبو حيّان للكسائي غيرَ منسوب؛ بل سياق كلامه يدل على رد الكسائي على من يقول به؛ وذلك حيث يقول: «الثالث: أصلها: آيية كضاربة، حذفت العين استثقالا لتوالي يائين أولاهما مكسورة؛ ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية.

قال الكسائي: ورُدَّ بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آيٌ»(٣).

والذي يظهر لي أن ثَمّة تحريفا وقع في هذا النصِّ؛ وأن صحة النصِّ واستقامة الكلام أن يكون: " قاله الكسائي، ورُدَّ بأنه ... ".

(١) الكتاب ٤ / ٣٩٩.

(٢) ينظر: الممتع ٢ / ٥٨٣، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١١٨، وخزانة الأدب ٦ / ٥١٧ و٥١٨.

(٣) خزانة الأدب ٦ / ٥١٨.

ودليل ذلك ما سبق نقله عن الكسائي في المسألة محل البحث؛ وما سار عليه البغدادي في سرده للقولين السابقين على هذا القول. والله أعلم.

الثاني: يتبين من خلال نصِّ الكتاب أن القول الذي نسبه أبو حيّان إلى الفراء ليس هو أبا عذره، بل هو مسبوق إليه حيث حكاه سيبويه عن غير معيّن.

وأبو حيّان مسبوق بنسبة هذا القول إلى الفراء بابن عصفور(١).

والعبارة الجيدة هنا عبارة الرضي حيث يقول: «وقال الفراء وجماعة من المتقدمين»(٢)؛ ولكنه لم يحدد مدى تقدمهم الزمني، ولم يسمهم؛ ويظهر أنه يريد الإشارة إلى نقل سيبويه.

وأجود من عبارة الرضي قول المعرِّي: «وقد حكاه سيبويه عن قوم من النحويين لم يسمهم، ولا شك أن الفراء تبعهم في ذلك»(٣).

الثالث: لم يقف البحث على تعيين القائل للقول الثاني في نصِّ سيبويه، والذي استحسنه سيبويه بقوله: «وهو قول»؛ فها هو المبرد يقول: «وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل - ولم يسمِّهم - كان يقول: هي فَعْلَة ...، وقول الخليل أحب إلينا»(٤)، والسيرافي كذلك لم يُعيِّن القائل لهذا القول، وقد سبق نقل نصِّ كلامه، وكذا فعل الفارسي(٥)، وابن يعيش(٦).

ومن العبارات التي تستوقف الباحث هنا قول ابن عقيل: «وهو قول الفراء، وذكره سيبويه (رحمه الله) بعد ذكره مذهب الخليل»(٧)، وقول السلسيلي:

(١) الممتع ٢ / ٥٨٣.

(٢) شرح الشافية ٣ / ١١٨.

(٣) رسالة الملائكة ص ١٠٥.

(٤) المقتضب ١ / ١٥١.

(٥) التعليقة ٥ / ١٠٧.

(٦) شرح المفصل ١٠ / ١٠٠.

(٧) المساعد ٤ / ١٦٨.

«وهذا مذهب الفراء، وذكره سيبويه بعد ذكر مذهب الخليل»[١]، فهل مرادهما أن سيبويه نقل مذهب الفراء ؟ لا أظن ذلك؛ والذي يغلب على ظني أنهما يريدان أن سيبويه نقل هذا الرأي، ونصّ عليه في كتابه عقب نقله قول الخليل، ويؤيده نصُّ الكتاب؛ وقد سبق إيراده بحروفه.

وأغرب ما وقف عليه البحث هنا قول الهسكوري: «"قال غيره" يعني: الفراء»[٢]، وهو تفسير غريب، وقول بعيد.

ومن هذه العبارات أيضاً قول المرادي: «وقد ذكر سيبويه هذا الوجه بعد قول الخليل؛ فقال: "وقال غيره" ويظهر أنه قول سيبويه، وهو قول الفراء»[٣]؛ فهل يريد أن القائل لهذا القول هو سيبويه نفسه؛ ولكنه تأدبا مع شيخه وأستاذه الخليل لم يصرح بأنه قوله ؟

لا أظن المطالع لنصِّ سيبويه في هذه المسألة خاصة، وكذا ما شرح به العلماء كلامه، وما أوردوه في نسبة الأقوال في هذه المسألة يظن هذا الظن.

وكلام المرادي وابن عقيل والسلسيلي منقول من كلام شيخهم أبي حيّان، ولكنهم تصرفوا فيه؛ ونصُّ كلامه في شرح قول ابن مالك عن الإعلال في آية[٤]:

«وقوله: "في أسهل الوجوه" ذهاب منه إلى مذهب الفراء، وقد ذكر س هذا المذهب بعد ذكره مذهب الخليل؛ فقال: "وقال غيره ـ يعني: غير الخليل ـ أصله: أيّة فعلة؛ فقلب الياء ألفا كراهة التضعيف"[٥]. ويظهر أن هذا القول لـ س»[٦].

(١) شفاء العليل ٣ / ١١٠٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٣ / ٧٣٢؛ وينظر: تعليق محققه.

(٣) شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ١٠٢٠.

(٤) قال ابن مالك (التسهيل ص ٣١٠): «كما شذ إعلال ما ولي فتحة ممّا لا حظ له في حركة كـ: "آية" في أسهل الوجوه».

(٥) هذا نقل بالمعنى، وقد سبق نقل نصّ كلام سيبويه في صدر المسألة.

(٦) التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٣٠ ب.

وهو شبه صريح في أن القائل لهذا القول هو سيبويه؛ ولكن أبا حيّان فيما يبدو تراجع عن هذه النسبة في ارتشاف الضرب ناصّاً على أنه « يظهر أنه قول سيبويه ».

فإذا قوبل هذا الصنيع بتوقف الرضي عن نسبة هذا القول لسيبويه، واقتصاره على أنه « قول الفراء وجماعة من المتقدمين »؛ لم يبق للقول بأنه القائل هو سيبويه ما يعضده.

وقد سبق نقل قول الزجاج تفسيره لـ "غيره" بأنه سيبويه، وقد تقدم في نسبة القول لسيبويه ما يفيد عدم صحة هذا التفسير هنا؛ إذ من غير المعقول أن يرد سيبويه على نفسه، وأن يقوي قول شيخه؛ ويكتفي بالقول: إن الآخر قول، وقد تقدم في صدر هذا التنبيه نقل عدد من النصوص مع مناقشة بعضها مما يقطع بأن القائل لهذا القول ليس سيبويه.

والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ في تعيين هذا المبهم أنه الرؤاسيُّ؛ وذلك أنه قد نُقل عنه اهتمامه بالتصريف، واشتهار آراء له فيه؛ وأنه الكوفي الذي ينقل عنه سيبويه(١).

وقد يقال: إنه أحد شيوخ سيبويه، ولكن سيبويه لم يثبت اسمه لعلّةٍ ما. والله أعلم.

الرابع: هناك اضطراب كبير في عدد من المصادر(٢) في نسبة الأقوال لغير سيبويه في هذه المسألة؛ لا يتسع المقام لتفصيله، ولعل ما ذكره أبو حيان يكون الأقرب للصواب.

الخامس: كلام سيبويه يدل على أن آية عينها ياء، ونسب له الجوهري(٣) أن

(١) ينظر: الفهرست ١ / ١ / ١٩٢، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٤٨٦، وإنباه الرواة ٤ / ١٠٦ و١٠٧، ونشأة النحو ص ٣٢.

(٢) ينظر مثلا: الجامع لأحكام القرآن ١ / ١٠٨، وما سبق في حواشي هذه المسألة.

(٣) الصحاح ٦ / ٢٢٧٥ (أيا).

ولم يعلق الصفدي بشيء (غوامض الصحاح ص ٧٥).

عينها واو، ولم يُسلّم له[١]، ولم أقف على ما يدل على صحة هذه النسبة؛ بل صريح نص سيبويه المتقدم في المسألة وفي غيرها[٢] يدل على أن العين ياء.

وهو وإن كان غير موافق لما في الكتاب إلا أن نص الجوهري على أنها متحركة؛ فيه تقوية لما ذهب إليه البحث من أن سيبويه يوافق شيخه الخليل في أن آية وزنها: "فَعَلَةٌ". والله أعلم.

المطلب الرابع: الإعلال بالحذف.

- إثبات الواو من فِعْلة في قولهم: وجهة.

من مواضع الإعلال بالحذف: حذف الواو فاء "فِعْلة" - مكسورة الفاء - مصدراً لفعل واويٍّ الفاء مكسور العين في المضارع نحو: وعد يعد عدة، وومِق يمق مقة.

وورد الإتمام بعدم الحذف - وهو لغة - شاذّاً نحو: وِعدة ووِثبة[٣].

ومما ورد دون إعلال بالحذف: وِجْهَةٌ؛ وهو وارد في أفصح كلام؛ وذلك حيث يقول تعالى: ﴿وِجْهَةٌ﴾[٤].

ونصّ أبو حيّان في حديثه عن "وِجهة" على أن «الظاهر من كلام سيبويه أنَّه مَصْدَرٌ جاء شاذّاً[٥] كالقُصْوَى، ونُسب هذا إلى المازني، وَعَنْهُ، وعن المبرد، والفارسي: أنَّه اسْمُ المكان المتوجّه إليه»[٦].

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول في باب ما تقلب فيه الواو ياء: «فأما "فِعْلة" إذا كانت مصدراً؛ فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من

(١) ينظر: التنبيه والإيضاح ٦ / ٢٣، واللسان ١ / ٢٨٣، وجوانب الدرس التصريفي ص ٣.

(٢) الكتاب ٣ / ٣٥٠ و٣٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٣٦، والتصريف (المنصف ١ / ١٨٤)، وارتشاف الضرب ١ / ٢٣٩ و٢٤٠، وأوضح المسالك ٤ / ٤٤٤، والقواعد والتطبيقات ص ١٧٠ - ١٧٤.

(٤) سورة البقرة من الآية ١٤٨.

(٥) في الأصل: «شاذاً».

(٦) ارتشاف الضرب ١ / ٢٤٠.

فعلها ...؛ فإذا لم تكن الهاء فلا حذف؛ لأنه ليس عوض.

وقد أتموا فقالوا: وجهة في جهة»(١).

وظاهر كلام سيبويه القريب من النصِّ هنا أنه يجعل الوجهة مصدراً.

وقد ورد نسبة هذا القول إلى ظاهر كلام سيبويه في عدد من المصادر(٢).

وكونها مصدرا جاء شاذّاً رأي المازني في تصريفه(٣)، وإليه نحا ابن الحاجب(٤).

وممن عدها اسماً على فِعْلَة غير مصدر: المبرد(٥)، والفارسي(٦)، وابن يعيش -في أحد قوليه -(٧)، وابن هشام(٨).

واقتصر أبو علي الفارسي(٩) على المازني في نقل القول بالمصدرية.

وقد نقل أبو حيّان عن الشلوبين تصحيح أن وجهة يراد بها الجهة(١٠)؛ لأنهما بمعنًى، ولما يلزم على القول بأنها اسم للمكان من عدم وجود موجب الحذف في جهة(١١).

(١) الكتاب ٤ / ٣٣٦ و٣٣٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٤٥ أ، والبحر المحيط ١ / ٥٩٢، والدر المصون ٢ / ١٧٢، وشرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ١٠٤٠، والمقاصد الشافية ٩ / ٤٠١، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٢، والتصريح ٥ / ٤٦٨، وحاشية الخضري ٢ / ٤٧٢.

(٣) ينظر: المنصف ١ / ٢٠٠.

(٤) ينظر: الشافية ص ٩٦.

(٥) المقتضب ١ / ٨٩.

(٦) التكملة ص ٥٧٦، والحجة ٢ / ٢٤٢ و ٢٤٣.

(٧) شرح المفصل ١٠ / ٥٩.

وقال في شرح الملوكي (ص ٣٤١) عن "وجهة" : «من الشاذ».

(٨) أوضح المسالك ٤ / ٤٤٥.

(٩) الحجة ٢ / ٢٤٢ و٢٤٣ ، والمنصف ١ / ٢٠٠.

(١٠) أقول: لعل هذا القول هو ما استقر عليه رأي الشلوبين؛ فقد نقل عنه قولان في "وجهة".

ينظر: شرح كتاب سيبويه للهسكوري ٢ / ٥١٨ و٥١٩.

(١١) ينظر: التذييل والتكميل ج ١٠ / ٢ / ل ١٤٥ ب.

والنص منقول بتصرف في شرح تسهيل الفوائد للمرادي ٢ / ١٠٤٠، وشرح الأشموني ٤ / ٣٤٣.

وينظر جواب الصبان عن احتجاج الشلوبين في حاشيته على الأشموني ٤ / ٣٤٣.

وقد وقع في نقل أبي حيّان لنصٍّ كلام الشلوبين قوله: «مذهب سيبويه»، وهو إما تجوز في النقل، أو أن الشلوبين يرى الظاهر من كلام سيبويه هنا كالنصِّ؛ وعليه يصح أن يقال: مذهب سيبويه.

ولا شك أن ظاهر كلام سيبويه في كون الوجهة مصدراً هو المتبادر إلى الذهن، فلا يعدل عن ظاهر اللفظ إلا لسبب.

المبحث الثامن: الإدغام

- إدغام المثلين في "تحيّة".

إذا وقع المثلان آخراً وبعدهما تاء ـ أي: لم يتطرف المثلان ـ، وكانت التاء عوضاً عن محذوف نحو: تحيّة؛ إذ التاء عوض من ياء المصدر (التفعيل)[1]، فقد نصّ أبو حيّان على حكمهما حيث يقول: «أو لاحقة لمفردٍ غير عوض من محذوف؛ فالإظهار فقط نحو: أَعْيِيَة، وَمُعْيِيَة، أو عوضا فالإدغام نحو: تَحِيَّة، خلافا للمازني؛ فإنه يجيز فيه الإظهار.

وهو ظاهر قول سيبويه.

وفي الإيضاح: أكثر النحويين على أنه لم يجز التضعيف فيها، ولا فيما هو بمنزلتها، وقال أبو عثمان: يجوز ذلك. ويعني بالتضعيف: إظهار الياءين. وإخفاء الحركة من الياء الأولى إذا ظهرتا أفصح من إشباعها»[2].

ومن خلال هذا النصِّ ينسب أبو حيّان إلى أن ظاهر قول سيبويه جواز الأمرين: الإدغام والإظهار.

وعند الرجوع لكتاب سيبويه يجد الباحث سيبويه يقول في باب التضعيف في بنات الياء: «فأما تحيّةٌ فبمنزلة أحييةٍ؛ وهي تفعلةٌ. والمضاعف من الياء قليل؛ لأن

(١) ينظر: التصريف والمنصف ٢ / ١٩٤ و١٩٥.

(٢) ارتشاف الضرب ١ / ٣٤٧.

الياء قد تُثقَّل[١] وحدها لاماً فإذا كان قبلها ياءٌ كان أثقل لها»[٢].

وقد سبق له أن نصّ على أن أحيّة[٣] مثل حيّ في الإدغام حيث يقول:

«وكذلك قولهم: حياءٌ وأحيّةٌ، ورجلٌ عييٌّ وقومٌ أعيّاء؛ لأن اللام إذا كانت وحدها كانت بمنزلة غير المعتل فلزمتها الحركة؛ فأُجري مجرى حيٍّ»[٤].

ثم أعقبه بقوله: «وسمعنا بعض العرب يقول: أعييء وأحييةٌ؛ فيبيِّن.

وأحسن ذلك أن تخفيها؛ وتكون بمنزلتها متحركة»[٥].

وقد شرح السيرافي هذه النصوص إجمالا بقوله: «قال: " فأما تحية فبمنزلة أحيية؛ وهي تفعلة".

قال أبو سعيد (رحمه الله): فرق سيبويه بين معيية ومحيية وبين[٦] أحيية وتحية ـ وأصلها: تحيية؛ لأنها مصدر حيّيت كما تقول كرّمت تكرمة ـ[٧]؛ فأجاز في أحيية وتحيية الإظهار والإدغام كما ذكرناه؛ لأن الهاء في أحيية وتحيية لا تفارقها، ولا يكون فيها تذكير؛ فالحركة لازمة للياء الثانية وفي محيية ومعيية يلحقها التذكير فتزول حركة الياء؛ ثم قال في آخر الباب محتجا لجواز إدغام الياء في محيية وأحيية[٨]. قال: "وأما المضاعف من الياء فقليل؛ لأن الياء قد تثقل

(١) كذا؛ وكذا ضبطت في الكتاب (طبعة بولاق) ٢ / ٣٨٨.

ولعل الأنسب: "تَثْقُلُ" – بضم القاف غير مشددة –، ويدلُّ عليه شرح السيرافي له، وسيأتي نقله.

(٢) الكتاب ٤ / ٣٩٧.

(٣) أحيية وأحيّة: جمع حياء؛ وهو الفرج من ذوات الخُفِّ والظِّلْفِ؛ وعن الأزهري: فرج المرأة.

ينظر: اللسان ٣ / ٤٣٠ و٤٣١ (حيا)؛ والذي في تهذيب اللغة (٥ / ٢٨٤ "حي") نقل الأزهري بسنده المعنى الأخير عن شمر.

(٤) الكتاب ٤ / ٣٩٦.

(٥) السابق ٤ / ٣٩٧.

(٦) في الأصل: «بني»؛تحريف، وفيه تكرار بين وليس قبلها ضمير، وقد تقدم ما قيل فيه.

(٧) في الأصل: «تكرمه»؛ تصحيف.

(٨) في الأصل: «أحية»؛ وهو يخالف ما قبله.

وحدها لاما، فإذا كان قبلها ياء كان أثقل لها" . يعني: اجتماع ياءين قليل في كلامهم؛ لأن الياء وحدها قد تستثقل في نحو: القاضي والرامي؛ حيث[1] تسكن في موضع الرفع والجر، وتحذف في نحو: يرمي في الجزم؛ فإذا اجتمعت ياءان ولزمت الثانية الحركة أدغموا؛ لأن الإدغام أخف من الإظهار»[2].

ومن خلال ما قاله سيبويه وشرح السيرافي له يظهر جلياً أن سيبويه يجوز في تحيّة وجهين: الإدغام والإظهار؛ وإن كان الإدغام عنده أولى؛ لأنه جعله في أحيية هو الأول الذي بدأ به كلامه.

وكلام سيبويه كالنصِّ حيث قال: «مثل: أحيية»، وهو ما فهمه منه السيرافي مما يجعل نسبة تجويز الإدغام والإظهار لسيبويه مستنبطة من نصٍّ كلامه لا ظاهر قوله، وهو نص كلام الأعلم حيث يقول: «فأجاز في تحية الإظهار والإدغام»[3].

وقد نسب أبو حيان للمازني في نصه السابق، وفي التذييل[4] القول بجواز الإظهار، وعند الرجوع لكتاب التصريف للمازني فإن الباحث يجده قد نصّ على تقديم لزوم الإدغام؛ ثم يدلي برأيه قائلا بجواز الإظهار ناصّاً على أن الإدغام أكثر، وذلك حيث يقول عن "تحيّة": «... فالهاء في المعتلِّ لازمة؛ لأنها صارت عوضا من الياء التي تلحق قبل آخر "تفعيل"، فلذلك لزمها الإدغام.

قال أبو عثمان: والإظهار عندي جائز، والإدغام أكثر، وجاز الإظهار كما جاز في جمع: "حياء" حين قلت: "أحيية"؛ لأن الهاء لـ "أفعلة" ـ إذا كانت جمعا ـ لازمة، فلذلك كانت كـ: "تحية" حيث كانت الهاء فيها لا تفارق»[5].

(١) في الأصل: «وحيي»؛ تحريف.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥ / ٣١٦.

(٣) النكت ٢ / ١٢١٨.

(٤) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢٢٩ ب.

(٥) التصريف (المنصف) ٢ / ١٩٤ و١٩٥.

وهو موافقٌ لكلام سيبويه ومفسِّرٌ له؛ وما كان ينبغي أن يُنسب له خلاف ذلك، على أن أبا حيان حين تجرّد من تبعة النقل عن مصادره، وانصرف إلى النظر في كتاب سيبويه؛ فإنه قد خلص إلى أن «الظاهر من قول سيبويه قول أبي عثمان»(١)، وقد سبق أن كلام سيبويه كالنصِّ في المسألة.

وقد توارد جمهور الصرفيين على القول بجواز الوجهين في تحيّة وأحيية، مع تقديم جمهورهم للإدغام(٢)؛ باستثناء ابن جنّي الذي لا يري الإظهار في تحيّة، ونسبه من طريق الرواية لشيخه أبي علي(٣)، وإليه ذهب ابن عصفور(٤)، وأبو حيان(٥).

ومما يقطع بجواز الوجهين؛ ما حكاه أبو زيد في المصادر من قولهم: «تعيّةً وتعيية»(٦).

المبحث التاسع: مخارج الحروف وصفاتها

- أيهما الأسبق العين أم الحاء ؟

العين والحاء من مخرج واحد؛ وهو وسط الحلق، وقد وقع خلاف في أيهما الأسبق، ونقل أبو حيّان عن ظاهر كلام سيبويه أن الحاء بعد العين، وذلك حيث يقول:

(١) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢٣٠ أ.

(٢) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٠، والمفصل ص ٥٤٣، وشرح المفصل ١٠ / ١١٨، والشافية ص ٩٧، وشرح الشافية للرضي ٣ / ١١٤ و١١٥، والمقاصد الشافية ٩ / ٤٥٤.

(٣) ينظر: المنصف ٢ / ١٩٦ و١٩٧.

ولم يعرض الفارسي لـ: "تحيّة" في كلامه عن التضعيف في التكملة (ص ٦١١ – ٦١٤)، ولكنه يرى (ص ٦١٢) تعين الإدغام في "أحيّة" للزوم الحركة.

(٤) الممتع ٢ / ٥٨٠ و٥٨١.

(٥) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢٢٩ ب.

(٦) المنصف ٢ / ١٩٧.

«المخرج الثاني: وسط الحلق، وهو العين[١] والحاء.

وظاهر كلام سيبويه أن الحاء بعد العين، وهو نص كلام مكيّ بن أبي طالب[٢].

ويظهر من كلام المهدوي أن العين بعد الحاء، وهو نص أبي الحسن شريح»[٣].

وممن نصّ على أن ظاهر كلام سيبويه أن الحاء بعد العين: المرادي[٤]، وابن الجزري[٥].

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول: «ومن أوسط الحلق: مخرج العين والحاء»[٦]؛ وظاهر هذا النص تقديم العين.

وقال ابن عقيل: «كلام سيبويه على أن الحاء بعد العين»[٧].

فإن قيل: إن سيبويه لا يقصد الترتيب في هذا النص؛ فيقال: ليس على هذا الكلام دليل.

وسيأتي في المسألة الآتية مناقشة مستفيضة لهذه المقولة، وإقامة الدليل من نصوص سيبويه على أنه في مثل هذه المواضع؛ فإن سيبويه يراعي الترتيب في السرد والذكر.

---

(١) كذا؛ والصواب: للعين؛ وهكذا وقفت عليه في الارتشاف نسخة الرباط ج ١ / ل ٢ ب، ويظهر أنه كان على الصواب في النسختين التي اعتمدهما محقق الارتشاف. ينظر: مصورة النسخة ب (ارتشاف الضرب ١ / ٦١)، ويقارن بمصورة النسخة ض (السابق ١ / ٦٥).

(٢) الرعاية ص ١٣٩؛ وينظر: الكشف ١ / ١٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ١ / ٧.

(٤) شرح تسهيل الفوائد ٢ / ١٠٨٩ «يظهر من كلام سيبويه».

(٥) النشر ١ / ١٩٩.

(٦) الكتاب ٤ / ٤٣٣.

(٧) المساعد ٤ / ٢٤٠.

ونصوص جمهور الصرفيين متضافرة على تقديم العين على الحاء(١)، ومال أبو حيان إلى تقديم الحاء حيث قال بعد إيراد قول شريح : «وهذا هو الأظهر»(٢).

ومما يستدرك على نقل أبي حيان هنا أن المبرد(٣) قد قدم الحاء على العين؛ فكان الواجب نسبة هذا القول إلى "ظاهر قول المبرد" قبل نسبته إلى المهدوي وشريح. والله أعلم.

- أيهما الأسبق الغين أم الخاء ؟

الغين والخاء من مخرج واحد، وهو أدنى الحلق إلى الفم؛ وقد وقع خلاف في أيهما الأسبق، ونقل أبو حيّان عن ظاهر كلام سيبويه أسبقية الغين، وذلك حيث يقول:

«المخرج الثالث: أدنى الحلق إلى الفم، وهو للغين والخاء.

ويظهر من كلام سيبويه أَنَّ الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن.

ونصّ مكيٌّ على تقديم الخاء فيه على الغين(٤). وزعم ابن خروف أَنَّ سيبويه لم يقصد ترتيباً فيما هو من مخرج واحد»(٥).

وممن نص على أن ظاهر كلام سيبويه تقديم الغين على الخاء: المرادي(٦)، وابن الجزري(٧).

---

(١) ينظر: الأصول ٣ / ٣٩٩، والجمل ص ٤١٠، وشرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٩٠ – ٣٩٣، والتكملة ص ٦٢٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٥، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٩٢٦، والمفصل ص ٥٤٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٠، والشافية ص ١٢١، والممتع ٢ / ٦٦٩، والتسهيل ص ٣١٩.

(٢) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢١٣ ب.

(٣) المقتضب ١ / ١٩٢.

(٤) الرعاية ص ١٣٩؛ وينظر: الكشف ١ / ١٣٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١ / ٧.

(٦) شرح تسهيل الفوائد ٢ / ١٠٩٠.

(٧) النشر ١ / ١٩٩.

وعند الرجوع للكتاب يجد الباحث سيبويه يقول:

«وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والخاء»(١)؛ وظاهر هذا النص تقديم الغين.

ومن خلال هذا النصِّ ومن خلال استعراض غيره من نصوص سيبويه لا يظهر ما قاله ابن خروف؛ وذلك أن سيبويه في جل المواضع التي تحدث عنها عن الغين والخاء كان يقدم الغين على الخاء، وذلك في قوله:

- «هذا باب ما يَفْعَل من فَعَلَ مفتوحا.

وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاماً أو عينا»(٢).

- «فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء؛ إذا كان حرفٌ منها قبل الألف والألف تليه»(٣).

- «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم ...»(٤).

- «ومنها الرخوة وهي: الهاء والحاء والغين والخاء ...»(٥).

- «وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيِّنةً موضعها من الفم»(٦).

- «وبعض العرب يجري الغين والخاء مجرى القاف»(٧).

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٣.

(٢) السابق ٤ / ١٠١.

(٣) السابق ٤ / ١٢٨.

(٤) الكتاب ٤ / ٤٣١.

(٥) السابق ٤ / ٤٣٤.

(٦) السابق ٤ / ٤٥٤.

(٧) السابق ٤ / ٤٥٤.

ومما قدّم فيه الخاء نصّان(١) فحسب؛ وهذان النصّان هما:

- «والأصل في هذين الحرفين أجدر أن يكون - يعني: الخاء والغين -؛ لأنهما أشد الستة ارتفاعاً»(٢).

ويعتذر عنه بأنه في سرد الأمثلة قدم الغين؛ وهو مما يقوّي أن قوله: «يعني: الخاء والغين» جملة تفسيرية مقحمة، وليست من كلام سيبويه.

- «والخاء والغين بمنزلة القاف»(٣).

وهذا النصُّ قد يكون هو المتعلّق والمستند لهذا القول؛ وذلك أن سيبويه يقول هنا: «والخاء والغين بمنزلة القاف؛ وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق»(٤).

ولا يصحُّ - من وجهة نظري - أن يبنى على هذا النصِّ وحده ما يفيد بأن سيبويه لا يريد ترتيبا في سرده، وذلك أنه في جميع المواضع السابقة لم يقع له في سرده تقديم الخاء على الغين، وكذا لم يقع له تقديم الحاء على العين، بل لم يقع له تقديم ما كان من أدنى الحلق إلى الفم (الغين والخاء) على ما كان من وسط الحلق (العين والحاء)؛ وهذا يدل على أن السرد كان بقصد الترتيب.

وعند مراجعتي لإحدى النسخ الخطية لكتاب سيبويه - وهي نسخة بخط ابن خروف ومقابلته -؛ وجدت النص فيها مستقيما كبقية نصوص سيبويه المتقدمة: «والغين والخاء بمنزلة القاف ...»(٥).

---

(١) لا يدخل هنا ما كان سيبويه يقصد فيه تقديم الخاء على الغين كقوله (الكتاب ٤ / ٤٥١): «والخاء مع الغين البيان فيهما أحسن»؛ لأنه يتكلم عن إدغام الخاء في الغين، ومثله في (٤ / ٤٥٢).

(٢) الكتاب ٤ / ١٠٢.

(٣) السابق ٤ / ٤٨٠.

(٤) السابق ٤ / ٤٨٠.

(٥) الكتاب (نسخة ابن خروف) ل ١٦٤ ب.

وقال ابن عقيل: «وكلام سيبويه على أن الغين قبل الخاء، وهو قول أبي الحسن»(١).

هذا ما يتعلق بنصوص سيبويه، وأما عند النحويين والصرفيين؛ فالجمهور يقدمون الغين على الخاء في السرد(٢).

وابن يعيش يذكر أن الخاء أقرب إلى الفم(٣)، والرضي يقول: «والخاء في أدنى الحلق أعلى من الغين»(٤)، وقد نصّ ابن عصفور(٥) على تقدُّم الغين على الخاء.

ومال أبو حيان إلى تقديم الغين حيث يقول عقب قول مكي: «والأظهر الأول»(٦).

ومما يستدرك على نقل أبي حيان هنا أن المبرد(٧) قد قدم الخاء على الغين؛ فكان الواجب نسبة هذا القول إلى "ظاهر قول المبرد" قبل نسبته إلى مكي. والله أعلم.

وفي ختام هذه المسألة؛ فإن البحث يسجل استغرابه من أبي حيان هنا وفي التذييل(٨) إيراد نصِّ ابن خروف السابق؛ وعدم التعقيب عليه؛ وكأنّه قد رضيه؛ وإن كان قد صدّره بـ "زعم".

- هل التكرير صفة ذاتية للراء ؟

ينسب أبو حيّان إلى ظاهر قول سيبويه أن التكرير صفة ذاتيّة للراء؛ وذلك حيث يقول: «وظاهر كلام سيبويه أَنَّ التكريرَ صفةٌ ذاتيةٌ للراء. وإلى ذلك ذهب شريح، قال: وقد ذَهَبَ قومٌ من أهل الأداء إلى أنَّ الراء لا تكرير فيها مع تشديدها، ولا

(١) المساعد ٤ / ٢٤٠.

(٢) ينظر: المقتضب ١ / ١٩٢، والأصول ٣ / ٣٩٩، والجمل ص ٤١٠، وشرح كتاب سيبويه ٥ / ٣٩٠ - ٣٩٣، والتكملة ص ٦٢٢، وسر صناعة الإعراب ١ / ٤٥، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٩٢٦، والمفصل ص ٥٤٦، والإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٨٠، والشافية ص ١٢١، والممتع ٢ / ٦٦٩، والتسهيل ص ٣١٩.

(٣) شرح المفصل ١٠ / ١٢٤.

(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٥١.

(٥) المقرب ٢ / ٥.

(٦) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢١٤ أ.

(٧) المقتضب ١ / ١٩٢.

(٨) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢١٤ أ.

نعلم وجهه، ولا أنَّ أحداً من المحققين بالعربية ذكر أنَّ تكريرها يسقط عنها جملة. انتهى »(١).

وكلام سيبويه عن الراء صريح بأنها حرف مكرّر؛ فدل بظاهره على أن التكرير صفة ذاتيّةٌ لها، وذلك حيث يقول:

« ومنها: المكرّر؛ وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام؛ فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء »(٢).

وعلى كون الراء حرفاً مكرّراً تواردت نصوص الصرفيين(٣).

وقد فسر ابن جنّي التكرير بقوله: « وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثر بما فيه من التكرير »(٤)؛ وهو التفسير الذي تورده عدة مصادر(٥).

وقال أبو حيان: « لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد بها؛ فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد »(٦)، وهو قريب من كلام مكي ابن أبي طالب(٧).

وهذا الوصف هو ما سجله علم الأصوات الحديث حيث عد الراء حرفا مكرراً « لأن التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في أثناء النطق بها، كانما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا لينا مرتين أو ثلاثا لتتكون الراء العربية »(٨).

(١) ارتشاف الضرب ١ / ١٩.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٥.

(٣) ينظر: المقتضب ١ / ١٩٦، والأصول ٣ / ٤٠٠، وسر صناعة الإعراب ١ / ٦٣، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٩٣٢، والمفصل ص٥٤٧ و٥٤٨، وشرح المفصل ١٠ / ١٣٠، والمقرب ٢ / ٨، والممتع ٢ / ٦٧٥، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦١ و ٢٦٤.

(٤) سر صناعة الإعراب ١ / ٦٣.

(٥) ينظر: المفصل ص٥٤٧ و٥٤٨، وشرح المفصل ١٠ / ١٣٠، والمقرب ٢ / ٨، والممتع ٢ / ٦٧٥، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٦٤.

(٦) التذييل والتكميل ج ٦ / ٢ / ل ٢٢٠ ب.

(٧) الرعاية ص ١٣١.

(٨) الأصوات اللغوية ص ٥٧ و٥٨.

الفصل الثاني: مصطلح "ظاهر قول سيبويه" تأريخٌ وتعليلٌ

المبحث الأول: تأريخ ظهور مصطلح "ظاهر قول سيبويه"

كلام سيبويه في كتابه كان هو عمدة النحويين قديماً وحديثاً في نسبة القول والرأي إلى سيبويه؛ ولكن كلام سيبويه في كتابه لم يكن في جميع المواضع صريح الدلالة على المسألة التي يتناولها النحويون ممن جاؤوا بعده؛ مما دعاهم إلى البحث عن دلالة "ظاهر القول" عند سيبويه.

وبناء على ما سبق فإن البحث يقرر أنه لم يجد مصطلح "ظاهر قول سيبويه" عند المبرد مثلا، ولا عند تلميذه ابن السراج اللذين كانا ينسبان القول إلى سيبويه صراحة، وجنح الأخير إلى نقل نصوص برمتها من كتاب سيبويه، وقد يعقبها بقوله: «وهذا لفظه»(١).

وأول من وجد البحث عنده استخدام مصطلح "ظاهر قول سيبويه" هم نحاة القرن الرابع الهجري، ومنهم:

١- أبو سعيد السيرافي (الحسن بن عبد الله - ت ٣٦٨ هـ):

وقد صرح أبو سعيد باستخدام مصطلح: «ظاهر كلام سيبويه»(٢).

٢- أبو علي الفارسي (الحسن بن عبد الغفار - ت ٣٧٧ هـ):

«ظاهر من قوله»(٣).

وقد نقل عنه استخدام مصطلح «الظاهر من كلام سيبويه» في كتابه: "نقض الهاذور"، وذلك في نصٍّ أورده البغدادي(٤).

---

(١) الأصول ٣ / ٣٧٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١ / ٤٤٦ و٣ / ٣٥٥.

وينظر أيضا: ٢ / ٢٧٣، و ٢٩٤، و٢٩٦.

(٣) الإغفال ٢ / ٢٦٤.

(٤) خزانة الأدب ٢ / ٢٨١.

٣- ابن جنّي (عثمان بن جني - ت ٣٩٢ هـ):

وقد نص على استخدام مصطلح: «ظاهر قول سيبويه»(١)، كما وقف البحث على إشارة إلى هذا المصطلح عنده؛ وذلك حيث يقول: «فقال سيبويه كلاما يُظنُّ به في ظاهره»(٢).

وقد كان السيرافي أحفى هؤلاء بهذا المصطلح وما يرادفه، مما يمكن القول معه: إنه رائد نشر هذا المصطلح، وإدخاله في دائرة درس نصِّ سيبويه، ومحاولة الاستظهار به على نسبة القول إلى سيبويه.

ثم تمّ تداول هذا المصطلح على نطاق ضيق عند عدد من النحويين ممن جاؤوا بعد أبي سعيد، وهم ما بين مشرقي ومغربي؛ ومنهم:

- ابن سيده (علي بن إسماعيل - ت ٤٥٨ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»(٣).

- الأعلم الشنتمري (يوسف بن سليمان - ت ٤٧٦ هـ):

«كلام سيبويه ظاهره يوجب ...»(٤).

- المجاشعي (علي بن فضّال - ت ٤٧٩ هـ):

«الظاهر من مذهب سيبويه»(٥).

- ابن السيد البطليوسي (عبد الله بن السِّيد - ت ٥٢١ هـ):

«الظاهر من مذهب سيبويه»(٦).

---

(١) مختار تذكرة أبي علي ص ٣٧٥، و٣٧٦.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٨.

(٣) المخصص ١ / ٤٤.

(٤) النكت ٢ / ١٠٤٩.

(٥) شرح عيون الإعراب ص ٣٢.

(٦) إصلاح الخلل ص ١٤٠.

- السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله - ت ٥٨١ هـ):

«كلام سيبويه محمول على الظاهر»(١).

- ابن خروف (علي بن محمد - ت ٦٠٩ هـ):

«الظاهر من كلام سيبويه»(٢).

- ابن معزوز (يوسف بن معزوز - ت ٦٢٥ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»(٣).

- الصفار البطليوسي (قاسم بن علي - ت ٦٣٠ هـ):

«يظهر من كلام سيبويه»(٤).

- ابن يعيش (يعيش بن علي - ت ٦٤٣ هـ):

«الظاهر من كلام سيبويه»(٥).

- الشلوبين (عمر بن محمد - ت ٦٥٤ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»(٦)، «ظاهر مذهب سيبويه»(٧)، «ظاهر من الكتاب»(٨).

- الهسكوري (صالح بن محمد؛ أحد تلامذة الشلوبين - ت ٦٥٦ هـ تقريبا):

«الظاهر من كلامه»(٩)، «ظاهره»(١٠).

---

(١) نتائج الفكر ص ٣٥٠.

(٢) تنقيح الألباب ص ٢٢٣.

(٣) مغني اللبيب ص ٤٤٨ (نقلا عنه).

(٤) السفر الأول من شرح كتاب سيبويه ٢ / ٦٤٧، و٤٥٧، و٨٥١.

(٥) شرح المفصل ٨ / ١٥٢، و٩ / ٣٩؛ وينظر أيضا: ٩ / ٨٧.

(٦) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٥٤٨؛ وينظر أيضا: ٣ / ٩٤٠.

(٧) السابق ٢ / ٨٤٤.

(٨) السابق ٢ / ٨٨٨.

(٩) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٥٨٣.

(١٠) شرح كتاب سيبويه ٢ / ٦٠٦.

- اللورقي الأندلسي (القاسم بن أحمد - ت ٦٦١ هـ):

«الظاهر من كلام سيبويه»[١].

- ابن عصفور (علي بن مؤمن - ت ٦٦٩ هـ):

«ظاهر كلام س»[٢]، «الظاهر من كلام سيبويه»[٣].

- الأبّذي (علي بن محمد - ت ٦٨٠ هـ):

«ظاهر مذهب سيبويه»[٤]، «الظاهر من مذهب سيبويه»[٥].

- ابن العلج (محمد بن العلج - من نحاة القرن السابع، أحد تلامذة الشلوبين):

«ظاهر قول سيبويه»[٦].

بعد ذلك تأتي مرحلة جديدة من مراحل استخدام هذا المصطلح على يدي رائدين من رواد المدرسة الأندلسية، وهما:

- ابن مالك (محمد بن عبد الله - ت ٦٧٢ هـ):

«ظاهر قول سيبويه»[٧]، «ظاهر كلام سيبويه»[٨]، «الظاهر من قول سيبويه»[٩]، «الظاهر من كلام سيبويه»[١٠].

- أبو حيّان (محمد بن يوسف - ت ٧٤٥ هـ):

وقد مر في عرض المسائل نصوصه في استخدام هذا المصطلح.

(١) شرح الشافية للرضي ٣ / ٤١١ (نقلا عنه).

(٢) ضرائر الشعر ص ١٥٣.

(٣) شرح الجمل الكبير ٢ / ٥٤٩، والممتع ١ / ٢٨٣.

(٤) شرح الجزولية (السفر الأول) ٢ / ٧٢٤ و٧٧١.

(٥) شرح الجزولية (السفر الأول) ٢ / ٧٧٥.

(٦) التصريح ٤ / ١٤٣ (نقلا عنه).

(٧) شرح التسهيل ١ / ٢٩ و١١٦، و٣ / ٢٣، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١١١، و٣ / ١٤٧٥.

(٨) شرح التسهيل ١ / ١٥٣.

(٩) شرح التسهيل ٢ / ٢٧٨.

(١٠) السابق ٣ / ٢٥.

ومن خلال ما تم الوقوف عليه من المصادر، ومن خلال ما تم عرضه من مسائل في الفصل الأول من هذا البحث؛ يخلص البحث إلى أن أبا حيّان كان أكثر استخداما لهذا المصطلح من النحويين السابقين عليه بحسب ما توفر للبحث من مصادر.

ويظهر أن هذين الإمامين ورِثا هذا المصطلح من بيئة الدرس النحوي الأندلسي؛ إذ يقف البحث على هذا المصطلح لدى نحوي أندلسي عريق لم يبرح الديار الأندلسية، وهو:

– ابن أبى الربيع (عبيد الله بن أحمد – ت ٦٨٦ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»(١)، «الظاهر من مذهب سيبويه»(٢)، «يظهر من مذهب سيبويه»(٣)، «ظاهر قول سيبويه»(٤).

وممن استخدم هذا المصطلح عالم مشرقي ذو شأن هو:

– الرضي (محمد بن الحسن – ت ٦٨٨ هـ):

«الظاهر من كلام سيبويه»(٥)، «ظاهر كلام سيبويه»(٦)، «ظاهر مذهب سيبويه»(٧)، «ظاهر لفظ سيبويه»(٨).

وقد أورث أبو حيّان هذا المصطلح تلاميذه؛ وهم من المعنيين بكتب ابن مالك، ومن هؤلاء:

(١) الملخص ١ / ١٥٠ و٤٥١، والبسيط ١ / ٤٢٢.

(٢) الملخص ١ / ٣٥٩.

(٣) السابق ١ / ٢٩٧.

(٤) مغني اللبيب ص ٣٨٥ (نقلا عنه).

(٥) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٤٥.

(٦) السابق ١ / ٣٨٠، و٢ / ٣١٩، و٣٧٩، و٣ / ٢٣٢، وشرح الشافية ١ / ١٦٤، و٢ / ١١٩.

(٧) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٥٥، و٤ / ١٤٥.

(٨) السابق ٤ / ٤٧٠.

- الصفاقسي (إبراهيم بن محمد - ت ٧٤٢ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»[١].

- المرادي (الحسن بن قاسم - ت ٧٤٩ هـ).

وقد مر في الفصل الأول نقل ما أورده في المسائل محل البحث.

- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف - ت ٧٥٦ هـ).

وقد مر قوله بنسبة الظاهر لكلام سيبويه في الحديث عن "وجهة".

- ابن هشام (عبد الله بن يوسف - ت ٧٦١ هـ):

«ظاهر قول سيبويه»[٢]، «ظاهر كلام سيبويه»[٣]، «ظاهر مذهب سيبويه»[٤].

- ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن - ت ٧٦٩ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»[٥].

وقد مر في الفصل الأول عرض بعض ما وجد عنده من القول بظاهر قول سيبويه أو خلافه.

- ناظر الجيش (محمد بن يوسف - ت ٧٧٨ هـ):

يعد شرحه للتسهيل الموسوم بـ "تمهيد القواعد" في معظمه نقلا عن ابن مالك وأبي حيان، وقد نقل جل ما ورد عن شيخه من استخدام لمصطلح الظاهر[٦]، مع توقفه أحيانا[٧]، ونسبته القول إلى نص سيبويه أحيانا أخر[٨].

(١) المجيد ص ١٢٩ و٣٣٠.

(٢) مغني اللبيب ص ٣٣٦، و٦٨٠.

(٣) السابق ص ٣٩٢.

(٤) السابق ص ٦٧٨.

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٠٠، و٥١١، والمساعد ١ / ٥٣٨.

(٦) ينظر مثلا: تمهيد القواعد ١ / ٤٢٦، و٩ / ٤٨٤٧.

(٧) تمهيد القواعد ١٠ / ٥٠٧٨.

(٨) تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢٦٢.

ولا ينحصر استخدام هذا المصطلح في القرن الثامن على تلامذة أبي حيّان، بل يكون امتداده الأندلسي متصلا على يد كل من:

– ابن الفخار (محمد بن علي – ت ٧٥٣، أو ٧٥٤، أو بعد ٧٥٦ هـ):

«ظاهر مذهب سيبويه»(١)، «يظهر ذلك من كلام سيبويه»(٢)، «يظهر من سيبويه»(٣).

وعلى يد النحوي الأصولي النظّار:

– الشاطبي (إبراهيم بن موسى – ت ٧٩٠ هـ):

«ظاهر كلام سيبويه»(٤)، «يظهر من سيبويه»(٥).

والشاطبي من المعنيين بسيبويه وتفسير نصوصه؛ وقد مر في الفصل الأول عرض بعض ما وجد عنده من القول بظاهر قول سيبويه أو خلافه.

ثم يستمر استخدام هذا المصطلح عند نحويي القرن التاسع فما بعده من النحاة المتأخرين، ومنهم:

– الدماميني (محمد بن أبي بكر – ت ٨٢٧ أو ٨٢٨ هـ).

«ظاهر كلام سيبويه»(٦).

– الشيخ خالد الأزهري (خالد بن عبد الله – ت ٩٠٥ هـ).

– السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر – ت ٩١١ هـ).

– الأشموني (محمد بن علي – ت ٩٢٩ هـ).

وقد مر في الفصل الأول نقل ما أوردوه في المسائل محل البحث.

---

(١) شرح الجمل ١/ ٦٠.

(٢) شرح الجمل ١/ ٢٦.

(٣) شرح الجمل ١/ ٥٨.

(٤) المقاصد الشافية ١ / ٣٣٦.

(٥) السابق ٩ / ٧٧.

(٦) شرح الدماميني على المغني ص ١٨٧.

- البغدادي (عبد القادر بن عمر - ت ١٠٩٣ هـ):

« ظاهر كلام سيبويه »(١).

وهم - كما هو معلوم - متلمذون على كتب ابن مالك وأبي حيّان، وناقلون عنهما وعن غيرهما.

وخلاصة ما يقال في هذا المبحث:

هذا المصطلح "ظاهر قول سيبويه" وما يرادفه بدأ في الظهور وكان ميلاده في القرن الرابع الهجري تقريبا، على أيدي نحاة هذا القرن، وكان أكثرَهم ذكرا له أبو سعيد السيرافي.

ومن ثم ظل يتداول في نطاق ضيق حتى جاء ابن مالك وأبو حيّان فأشهرا هذا المصطلح وأذاعاه، وبخاصة أبا حيّان الذي أكثر استخدامه كثرة جعلت هذا البحث يقوم بدراسة مسائله التصريفية عنده كبداية لهذا النتاج العلمي الذي سيتواصل (بمشيئة الله).

ثم انتقل هذا المصطلح بواسطة ابن مالك وأبي حيّان خاصة لمن جاء بعدهما من تلاميذهما ومن تلمذ على كتبهما.

وفي العصر الحديث يخبو هذا المصطلح ويتوارى عن بساط التناول البحثي؛ فلا يجد الباحث اهتماما بهذا المصطلح مما دعاه للقيام بهذا البحث.

المبحث الثاني: المصطلحات المرادفة لـ: "ظاهر قول سيبويه"

من خلال الوقوف على نصوص أبي حيّان السابقة في الفصل الأول من هذا البحث، فإنه يمكن تحديد ست صيغ مترادفة المعنى تقريبا استخدمها أبو حيّان؛ للدلالة على نسبة القول والرأي إلى سيبويه عن طريق الظاهر، وهذه الصيغ هي:

١- ظاهر كلام سيبويه: وقد استخدمها تسع مرات.

---

(١) خزانة الأدب ٢ / ١٧٥.

٢- ظاهر قول سيبويه : وقد استخدمها مرة واحدة.

٣- ظاهر مذهب سيبويه : وقد استخدمها مرتين.

٤- الظاهر من كلام سيبويه :وقد استخدمها مرة واحدة.

٥- يظهر أنه قول سيبويه: وقد استخدمها مرة واحدة.

٦- يظهر من كلام سيبويه : وقد استخدمها مرة واحدة.

ومن خلال ما أمكن الوقوف عليه في عدد من المصادر النحوية مما تمّ عرضه في المبحث السابق؛ فيمكن القول:

إن النحويين الذين يريدون نسبة القول إلى ظاهر سيبويه لم يلتزموا مصطلحا واحدا لا يحيدون عنه، ولكنهم كانوا يستخدمون عدداً من المصطلحات المترادفة تقريبا كانت أركانها الأساسيّة ثلاثة هي:

١- التصريح بالظاهر اسم فاعل معرّفا تارة (الظاهر)، ومنكّرا تارة أخرى (ظاهر)، أو فعلا (يظهر).

٢- التصريح باسم سيبويه.

٣- إسناد الظاهر إلى كلام سيبويه أو قوله أو مذهبه.

وقد يحذف بعض النحويين الركن الأخير معتمدين على فهم القارئ، وما سبق في عباراتهم من التصريح بإسناد هذا الظاهر لكلام سيبويه أو قوله.

وهنا مسألة أخيرة؛ وهي الموازنة بين المصطلحين الأكثر تداولا بين هذه المصطلحات، وهما: "ظاهر كلام سيبويه" و"ظاهر قول سيبويه".

فأقول ـ وبالله التوفيق ـ:

أولا: إن مصطلح "ظاهر كلام سيبويه" كان الأكثر استعمالا وشيوعا وتداولا سواء لدى أبي حيّان أو النحويين السابقين أو اللاحقين له، وهذا واضح من خلال ما تم عرضه في هذا المبحث والمبحث السابق عليه.

ثانيا: يظهر لي أن سبب التعلق بالنصِّ على "كلام سيبويه" عند الأكثرين في استخدام المصطلح كان لسبب يتعلق بذات المسألة التي يتم التعرض لها، وهي أنه ليس لسيبويه فيها نصٌّ وحيدٌ أو قولٌ واحدٌ حتى يستنبط منه ظاهر القول، وإنما كان حديث سيبويه عن هذه المسألة في عدّة مواضع، أو أنه كان ضمن حديثه عن مسائل مشابهة لها أو من بابها؛ مما يستلزم أن يكون الرأي أو القول المستنبط من طريق الظاهر مسندا إلى "كلام سيبويه".

ثالثا: من حيث النظر إلى أي المصطلحين أن يكون الأولى لأن تُسمّى به هذا المسائل؟

يظهر لي أن المصطلح الأولى لأن يُطلق على هذه المسائل هو:

"ظاهر قول سيبويه"؛ لما نصّ عليه النحويون من أن «القول أعم من الكلام»(١).

رابعا: بالنظر إلى ذات المسألة المراد بحثها؛ فيتعين النظر هل لسيبويه قول فيها أو في نظائرها ؟ أو أن له كلاما في مواضع من كتابه عنها أو عن نظائرها؛ فعلى الأول يقال: "ظاهر قول سيبويه"، وعلى الثاني يقال: "ظاهر كلام سيبويه".

المبحث الثالث: تعليل القول بمصطلح "ظاهر قول سيبويه".

لا غرو أن قلّ استخدام مصطلح "ظاهر قول سيبويه" ومرادفاته عند النحويين؛ وذلك أن مسائل سيبويه التي عرض لها في كتابه هي أمات المسائل، وما ترك إلا ما لا خطر له، ونصوصه التي أوردها في أغلبها واضحة صريحة الدلالة.

وقد ولّدت هذه المسائل التي تناولها سيبويه بالعرض والتحليل والدرس سؤالات متعددة؛ بعضها يتعلق بصور أخرى للمسألة، أو لغات أخر في الكلمة محل الدرس، وبعض آخر يتعلق بفحوى عبارة سيبويه ودلالتها منطوقاً ومفهوماً، وبعض آخر يتعلق بدلالة الترتيب الذي أورده سيبويه في أثناء سرده.

(١) أوضح المسالك ١ / ٣٦.

ولم يكن من جواب عن هذه السؤالات والتساؤلات إلا الجواب عنها بدلالة ظاهر اللفظ، وما يمكن استنباطه منه، ونسبة ذلك إلى "ظاهر قول سيبويه" أو "ظاهر كلام سيبويه" أو "ظاهر مذهب سيبويه".

ومن هنا كان موجب القول بمصطلح "ظاهر قول سيبويه"؛ وتعليل القول به هو:

عدم وجود نصٍّ صريح الدلالة غالباً في المسألة محل الدراسة والبحث من نصوص كلام سيبويه في كتابه؛ مما يُعيِّن المصير إلى القول بظاهر القول، ونسبته إلى سيبويه مندرجاً تحت مصطلح جديد هو: "ظاهر قول سيبويه".

ومن خلال ما تقدم عرضه وبيانه يتضح جليّاً أن ما يفعله كثير من الباحثين اليوم من الإقدام على نسبة القول إلى سيبويه دون تقييد بأنه ظاهر كلامه أو مفهومه هو بمنأى عن الصواب، وأن الصحيح هو ما فعله علماؤنا المتقدمون (عليهم رحمة الله) في الوقوف والإحجام عن هذا الصنيع ما لم تكن نصوص سيبويه صريحة الدلالة منطوقا أو مفهوما، والاقتصار على نسبة ذلك إلى ظاهر قول أو كلام سيبويه أو ظاهر مذهبه.

وقبل أن يودع القلم هذا المبحث الذي هو آخر مباحث هذا البحث لابد من الإشارة إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن قول أبي حيان بـ "ظاهر قول سيبويه"؛ هو أثر من الثقافة الظاهرية لدى أبي حيان(١).

ومع التسليم بأن أبا حيان يميل نحو المذهب الظاهري؛ إلا أن قول أبي حيان بمصطلح "ظاهر قول سيبويه" ليس أثرا من آثار المذهب الظاهري، بل هو ما يمليه عليه التعامل مع منطوق نص سيبويه ومفهومه كما سبق بيانه في دراسة المسائل تفصيلا.

ومن جهة أخرى فقد أثبت الاستقراء وجود هذا المصطلح ومرادفاته قَبْلَ أبي حيان من نحاة ليس لهم ارتباط بالمذهب الظاهري.

(١) ينظر: مظاهر ثقافة أبي حيان ص ١٣١.

وخلاصة القول: أن مصطلح الظاهر الذي كان مبتكره هو الإمام المطلبي محمد ابن إدريس[1] المشهور بالشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، هو مصطلح أصولي يستخدم في بيان دلالة النصوص، وقد استعاره النحويون لاستنباط قول سيبويه قبل أبي حيان وبعده مما لا يدع مجالا للقول بأن استخدام هذا المصطلح أثر من آثار المذهب الظاهري.

الخاتمة .. وفيها أهم نتائج البحث:

تناول هذا البحث مصطلحاً في غاية الدقة لدى المعنيين بسيبويه؛ وهو مصطلح: "ظاهر قول سيبويه".

وكان بداية البحث تمهيدا تناول: ظاهر القول، ومنصوصه، ومنطوقه تعريفاً وتفريقاً.

وقام البحث في فصله الأول باستقراء للمسائل التصريفية التي نصّ فيها أبو حيّان على استخدام هذا المصطلح في كتابه: "ارتشاف الضرب"، وذلك في تسعة مباحث انتظمت ست عشرة مسألة.

وقد تم فيه عرض هذه المسائل على بساط البحث العلمي؛ مع التوثيق والتدقيق والمناقشة لنسبة هذا الظاهر لسيبويه اعتماداً على نصوص سيبويه منطوقها وظاهرها ومفهومها.

مع التعريج على فهم واستنباط بعض شارحي كتاب سيبويه، وعدد من المهتمين والمعنيين بسيبويه وكتابه.

ثم عرض البحث في فصله الثاني لتأريخ ظهور هذا المصطلح، والمصطلحات المرادفة له، وتعليل القول به؛ وذلك في ثلاثة مباحث.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، وأهمها ما يأتي:

(١) ينظر مثلا: الرسالة ص ١٣٥، و١٣٩، و١٤١، و١٥٢، و٥٤٧.

١- مصطلح "ظاهر القول" يقصد به: ما يتبادر إلى الذهن من الكلام أو القول عند الإطلاق.

٢- موافقة البحث أبا حيّان في صحة نسبة القول والرأي إلى ظاهر كلام أو قول سيبويه في أكثر مسائل البحث، وعدم موافقته في خمس مسائل؛ وهي:

أ - حكم إبدال الواو المكسورة المتصدرة همزة.

ب - حكم قلب الواو همزة في جمع "ورقاء" مسمًّى به مذكّر.

ج - حكم عين فُعلى اليائي.

د - الإعلال في "آية".

ه - إدغام المثلين في "تحيّة".

٣- يخلص البحث إلى أن ميلاد هذا المصطلح كان على يدي نحاة القرن الرابع الهجري تقريباً.

٤-كان أبو سعيد السيرافي أكثر نحاة القرن الرابع الهجري احتفاء بهذا المصطلح، واستعمالا له.

٥- بلغ هذا المصطلح الغاية على يدي ابن مالك وأبي حيّان؛ وقد كان أبو حيّان في كتابه: "ارتشاف الضرب" أكثر عناية بنصوص سيبويه منطوقاً ومفهوماً وظاهراً.

٦- يخلص البحث إلى أن المصطلح الأولى في تسمية هذه الظاهرة هو مصطلح: "ظاهر قول سيبويه".

٧- يميل البحث إلى تعيُّن استخدام هذا المصطلح في حال كون نصوص سيبويه غير صريحة الدلالة من حيث المنطوق أو المفهوم.

٨- يستظهر البحث مدى دقة النحويين السابقين في استخدام هذا المصطلح في نسبة القول إلى سيبويه.

٩- يرى البحث أن ما يفعله كثير من الباحثين اليوم من نسبة القول إلى سيبويه دون تقييد بأنه ظاهر قوله أو مفهوم كلامه بمنأى عن الصواب؛ ما لم يكن نصٌّ سيبويه صريح الدلالة منطوقا أو مفهوما.

١٠- لا يوافق البحث على القول بأن استخدام مصطلح "ظاهر قول سيبويه" تأثر بالمذهب الظاهري، لأن هذا المصطلح هو الأنسب في التعامل مع نص سيبويه ومفهوم كلامه؛ بغض النظر عن كون النحوي الذي يستخدمه ظاهري المذهب أو ليس كذلك.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاةً وسلاماً دائمين على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى خير صحب وآل، ومن تبع بإحسان إلى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع

١- الإبدال = كتاب الإبدال: لابن السكيت، تحقيق: د. حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.

٢- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أد. أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٩٩م.

٣- ارتشاف الضّرب من لسان العرب: لأبي حيّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمّد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط ١، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب: (مخطوط) نسخة الخزانة العامة بالرباط ، الجزء الأول.

٤- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجيّ: لابن السِّيد البطليوسيّ، تحقيق: د. حمزة عبد الله النّشرتيّ، ط ١، دار المرّيخ - الرّياض، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٥- الأصوات اللغوية: د.إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بمصر. مصورة.

٦- أصول السرخسي : لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: د. رفيق العجم، ط ١، دار المعرفة - بيروت، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٧- الأصول في النّحو: لابن السّرّاج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتليّ، ط ٣، مؤسّسة الرّسالة -بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٨- إعراب القراءات السبع وعللها: لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط ١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٩- إعراب القرآن: للنحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

١٠- الإغفال: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

١١- إنباه الرّواة عن أنباه النّحاة: للقفطيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، دار الفكر العربيّ - القاهرة ومؤسّسة الكتب الثّقافيّة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: لابن هشام الأنصاري، ومعه " مصباح السّالك إلى أوضح المسالك ": بركات يوسف هبّود، راجعه وفهرسه: يوسف الشّيخ البقاعيّ، دار الفكر- بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

١٣- الإيضاح العضديّ: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، ط٢، دار العلوم، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٤- الإيضاح في شرح المفصّل: لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بنّاي العليليّ، وزارة الأوقاف والشئوون الدّينيّة، الجمهوريّة العراقيّة. [مصوّرة عن طبعة بغداد ١٩٨٢م].

- البحر المحيط = تفسير البحر المحيط.

١٥- البسيط في شرح جمل الزّجّاجيّ: لابن أبي الرّبيع، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، ط ١، دار الغرب الإسلاميّ - بيروت، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

- البغداديّات = المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات.

١٦- البيان في غريب إعراب القرآن: للأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

١٧- تاج العروس من جواهر القاموس: للزَّبيديّ، تحقيق: عبد السّتّار أحمد فرّاج وآخرين، راجعته لجنةٌ فنّيّةٌ من وزارة الإرشاد والأنباء، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م.

١٨- التّبصرة والتّذكرة: للصّيمريّ، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م. من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

١٩- التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل: لابن عمار المهدوي؛ نقلا عن النحو والصرف عند ابن عمار المهدوي من خلال كتابه: التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، إعداد: رابية محمد حسن رفيع، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى لعام ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٢٠- تحقيقات صرفية في بعض كتب التراث: [أ.د] حسن محمود هنداوي، مجلة الدراسات اللغويّة، المجلد الثالث عشر - العدد الثاني ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢١- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل: لأبي حيّان، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم - دمشق، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

- التّذييل والتّكميل: لأبي حيّان، عن مصوّرة جامعة الإمام محمّد بن سعودٍ الإسلاميّة.

٢٢- التّسهيل = تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالكٍ، تحقيق: محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

٢٣- التّصريح بمضمون التّوضيح: للشّيخ: خالد الأزهريّ، تحقيق: د. عبد الفتّاح بحيري إبراهيم، ط ١، الزّهراء للإعلام العربيّ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٤- التصريف: للمازني، مطبوع مع شرحه: المنصف لابن جني.

٢٥- تصريف الأسماء: لمحمد الطنطاوي، ط ٦، ١٤٠٨ هـ، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

٢٦- التّعليقة على كتاب سيبويه: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزيّ، ط ١، مطبعة الأمانة - القاهرة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٢٧- تفسير البحر المحيط: لأبي حيّان، تحقيق: الشّيخ: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، ط ١، دار الكتب العلميّة – بيروت، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

– تفسير الطّبريّ = جامع البيان عن تأويل القرآن.

٢٨- تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، ط ١، دار الرّيّان للتّراث، ودار الحديث – القاهرة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

– تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

٢٩- التكملة: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، ط ٢، عالم الكتب – بيروت، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩م.

٣٠- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري: لابن جنّي، تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين، ط ١، مطبعة العاني – بغداد، ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢م.

٣١- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: لابن بري.

– الجزء الثاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: عبد السلام هارون، ط ١، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨١م.

– الجزء السادس (براوية ابن منظور)، تحقيق: الأستاذ: عبد الوهاب عوض الله، مراجعة د. عبد الحميد مدكور، ط ١، مجمع اللغة العربية مصر، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

– تنقيح الألباب = شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب.

٣٢- تهذيب اللّغة: للأزهريّ، تحقيق: مجموعة من المحقّقين، المؤسّسة المصريّة العامّة للتّأليف والأنباء والنّشر، دار القوميّة العربيّة للطّباعة، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤م.

٣٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك: للمراديّ، تحقيق: أد. عبدالرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م.

٣٤- جامع البيان عن تأويل القرآن: للطّبريّ، تحقيق: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، هجر للطباعة والنشر - القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٣٥- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: للقرطبي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٣٦- الجمل في النّحو: للزّجّاجيّ، تحقيق: عليّ توفيق الحمد، ط ٥، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٣٧- جوانب الدرس التصريفي للفظ "آية" : د. أبو أوس إبراهيم الشمسان، نسخة (PDF متاح على الإنترنت).

٣٨- حاشية الخضريّ على شرح الشّيخ ابن عقيل على ألفيّة ابن مالكٍ: للخضريّ، تعليق: تركي فرحان المصطفى، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣٩- حاشية محمّد بن علي الصّبّان على شرح عليّ بن محمد الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك: ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، دار الفكر.

٤٠- الحجة في القراءات السبع: لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط ٥، مؤسسة الرسالة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٤١- الحجّة للقراء السّبعة: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاتي، ط ١، دار المأمون للتّراث- دمشق - بيروت، ١٤٠٧ هـ .

٤٢- حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص: تحقيق: د. أحمد طه حسانين سلطان، ط ١، مطبعة الأمانة- القاهرة، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٣- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: للبغداديّ، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط ٤، مكتبة الخانجيّ بالقاهرة، مطبعة المدنيّ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م

٤٤- دخول "أل" على "كلٍّ" و "بعض": د. عدنان محمّد سليمان العيثاويّ، مجلّة كلّيّة الدّراسات الإسلاميّة، العدد الخامس، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

٤٥- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: للسّمين الحلبيّ، تحقيق: د. أحمد محمّد الخرّاط، ط ١، دار القلم، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٤٦- درَّة الغوّاص في أوهام الخواص: للحريري، مطبعة الجوائب - القسطنطينيّة، ١٢٩٩ هـ.

٤٧- دقائق التصريف: للمؤدب، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي وآخرين، مطبعة المجمع العراقي، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٤٨- الرسالة: للإمام الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ٣، مكتبة دار التراث - القاهرة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

٤٩- رسالة الملائكة: للتنوخي، تحقيق: محمد سليم الجندي، دار صادر - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٥٠- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: للقيسي، تحقيق: د. أحمد حسن فرحات، ط ٣، دار عمار - عمان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٥١- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: لابن قدامة، تحقيق: د. عبد الكريم بن علي النملة، ط ٦، دار العاصمة - الرياض، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٥٢- سرّ صناعة الإعراب: لابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداويّ، ط ٢، دار القلم - دمشق، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

٥٣- السّفر الأوّل من شرح كتاب سيبويه: للصّفّار البطليوسيّ، تحقيق: د. معيض بن مساعد العوفي، ط ١، دار المآثر - المدينة المنوّرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥٤- الشّافية في علم التّصريف: لابن الحاجب، ويليها: الوافية نظم الشّافية للنيسابوريّ، تحقيق: حسن أحمد العثمان، ط ١، المكتبة المكّيّة - مكّة المكرّمة، دار البشائر الإسلاميّة - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٥- شرح أدب الكاتب: للجواليقي، تحقيق: د. طيبة حمد بودي، ط ١، كلية الآداب - جامعة الكويت، ١٩٩٥م.

٥٧- شرح الأشمونيّ = ينظر: حاشية الصّبّان.

٥٨- شرح التّسهيل: لابن مالكٍ، تحقيق: د. عبد الرحمن السّيّد ود. محمّد بدوي مختون، ط ١، هجر للطّباعة، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠م.

٥٩- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: للمرادي، تحقيق: د. ناصر حسين علي، ط ١، دار سعد - دمشق، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٦٠- شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، تحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، ط ١، دار السلام - القاهرة، ٢٠٠٧م.

٦١- شرح الجزولية للأبذي = الأبذي ومنهجه في النحو مع تحقيق السفر الأول من شرحه على الجزولية: إعداد: سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى لعام ١٤٠٥ / ١٤٠٦ هـ.

٦٢- شرح الجمل لابن الفخار = أبو عبد الله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه: شرح الجمل: إعداد: حماد بن محمد الثمالي، رسالة دكتوراه - بجامعة أم القرى لعام ١٤٠٩ / ١٤١٠ هـ.

٦٣- شرح جمل الزّجّاجيّ (الشّرح الكبير): لابن عصفورٍ، تحقيق: د. صاحب أبو جناح [طبعة مصوّرة].

٦٤- شرح دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواص. للخفاجيّ، مطبعة الجوائب - القسطنطينيّة، ١٢٩٩ هـ.

٦٥- شرح الدماميني على المغني: مطبوع بهامش: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية – مصر.

٦٦- شرح الرّضيّ على الكافية: للرّضيّ، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشّروق – بيروت، من منشورات جامعة بنغازي [مصوّرة].

٦٧- شرح شافية ابن الحاجب: للرّضيّ، مع شرح شواهده للبغداديّ، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر العربيّ – بيروت، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م [مصوّرة].

– شرح الشّافية للرّضيّ = شرح شافية ابن الحاجب.

٦٨- شرح شواهد الشافية للبغدادي = ينظر: شرح شافية ابن الحاجب.

٦٩- شرح ابن عقيلٍ على ألفيّة ابن مالكٍ: لابن عقيلٍ، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيلٍ: لمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة – بيروت، ١٤١٥ هـ –١٩٩٥م.

٧٠- شرح عيون الإعراب: للمجاشعيّ، تحقيق: د. عبد الفتّاح سليم، ط١ ، دار المعارف، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٧١- شرح عيون كتاب سيبويه: للمجريطي القرطبي، تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه، ط ١، مطبعة حسان، القاهرة،١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م.

– شرح الكافية للرضي = شرح الرضي على الكافية.

٧٢- شرح الكافية الشّافية: لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، دار المأمون للتّراث، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرى.

٧٣- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، ط ١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

- شرح كتاب سيبويه: للسيرافي (مخطوط) نسخة مكتبة بشير آغا برقم ١٠٦٧ / ٧٤.

٧٤- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير): للهسكوري (صالح بن محمد)، تحقيق: خالد بن محمد التويجري، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى، لعام ١٤٢٣ / ١٤٢٤ هـ.

٧٥- شرح كتاب سيبويه المسمّى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: لابن خروف، تحقيق: خليفة محمّد خليفة بديري، ط ١، منشورات كلّيّة الدّعوة الإسلاميّة ولجنة الحفاظ على التّراث الإسلاميّ - طرابلس، ١٤٢٥ هـ من ميلاد الرّسول.

٧٦- شرح الكوكب المنير: لابن النجار الفتوحي، تحقيق: د. محمد الزحيلي ونزيه حماد، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٧٧- شرح المفصّل: لابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبّيّ - القاهرة. [مصوّرة عن طبعة دار الطّباعة المنيريّة، ١٩٢٨ هـ].

٧٨- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير: للشّلوبين، تحقيق: د. تركي بن سهو بن نزّال العتيبيّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٧٩- شرح الملوكيّ في التّصريف: لابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ١، المكتبة العربيّة - حلب، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٨٠- شفاء العليل في إيضاح التّسهيل: للسّلسيليّ، تحقيق: د. الشّريف عبد الله عليّ الحسينيّ البركاتيّ، ط ١، المكتبة الفيصليّة - مكّة المكرّمة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٨١- الصّحاح (تاج اللّغة وصحاح العربيّة): للجوهريّ، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ط ٢، دار العلم للملايين- بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٨٢- ضرائر الشّعر: لابن عصفورٍ، تحقيق: السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس - بيروت.

٨٣- غوامض الصحاح: للصفدي، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، ط ١، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ١٩٩٦م.

٨٤- الفروق في أصول الفقه: د. عبد اللطيف بن أحمد الحمد ، ط ١، دار ابن الجوزي - الدمام، ١٤٣١ هـ .

٨٥- الفصول = كتاب الفصول في العربية: لابن الدهان، تحقيق: د. فائز فارس، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الأمل - أربد، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

٨٦- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ١، مطبعة السعادة، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

٨٧- الفهرست: للنديم، قابله على أصوله: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان - لندن، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٨- في القرآن والعربية من تراث لغوي مفقود: للفراء، صنعة: د. أحمد علم الدين الجندي، ط جامعة أم القرى، ١٤١٠ هـ .

٨٩- القاموس المحيط: للفيروز آباديّ، إعداد وتقديم: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، ط ١، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٩٠- القواعد والتّطبيقات في الإبدال والإعلال: عبد السّميع شبانه، ط ٥، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة .

٩١- الكتاب: لسيبويه، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجيّ - القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الكتاب: طبع بولاق، ١٣١٦ هـ .

- الكتاب: نسخة خطية (بخط ابن خروف ومقابلته)، محفوظة في المكتبة الوطنية بباريس، برقم: ARABE 6499.

٩٢- الكشف عن وجوه القرآت السبع وعللها وحججها: للقيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

٩٣- لسان العرب: لابن منظور، تصحيح: أمين محمّد عبد الوهّاب ومحمّد الصّادق العبيديّ، ط ٢، دار إحياء التّراث العربيّ ومؤسّسة التّاريخ العربيّ - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.

٩٤- اللّباب في علل البناء والإعراب: للعكبريّ، تحقيق: غازي مختار طليمات ود. عبد الإله نبهان، ط ١، دار الفكر - دمشق، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م. من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث بدبيّ.

٩٥- اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب - طرابلس ليبيا، ١٩٨٣م.

٩٦- المجيد في إعراب القرآن المجيد: للصفاقسي، تحقيق: موسى محمد زنين، ط ١، ١٩٩٢م، من منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس- ليبيا.

٩٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لابن عطية، تحقيق: الرحالة الفاروق وآخرين، ط ٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٩٨- المحصول في علم الأصول: للرازي، مع تعليقات الشيخ: شعيب الأرنؤوط، اعتنى بها: عز الدين ضلي، ط ١، مؤسسة الرسالة - دمشق، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٩٩- المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيده؛ ج ١٢، تحقيق: مصطفى حجازي ود. حامد عبد المجيد، ط ٢، معهد المخطوطات العربية - القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٠٠- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها: لابن جني، تحقيق: د. حسين أحمد بو عباس، ط ١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠م.

١٠١- المخصّص: لابن سيده، قدّم له: د. خليل إبراهيم جفّال، اعتنى بتصحيحه: مكتب التّحقيق بدار إحياء التّراث العربيّ، ط ١، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٠٢- مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر: للشيخ: محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: أبي حفص سامي العربي، ط ١، دار اليقين - المنصورة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

١٠٣- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات: لأبي عليٍّ الفارسيّ، تحقيق: صلاح الدّين بن عبد الله السِّنكاويّ، مطبعة العانيّ - بغداد [نسخة مصوّرة].

١٠٤- المساعد على تسهيل الفوائد: لابن عقيلٍ، تحقيق: د. محمّد كامل بركات، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م. من منشورات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ - كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة - مكّة المكرّمة.

١٠٥- مظاهر ثقافة أبي حيان الأندلسي في ضوء كتابه التذييل والتكميل: د. وليد محمد السراقبي، بحث منشور في مجلة التراث العربي، العدد ٩٨، حزيران ٢٠٠٥ م - جمادى الأول ١٤٢٦ هـ.

١٠٦- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة: [د.] محمد بن حسين الجيزاني، ط ٧، دار ابن الجوزي - الدمام، ١٤٢٩ هـ.

١٠٧- معجم الأدباء إرشاد الأديب إلى معرفة الأريب: لياقوت الحمويّ، تحقيق: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٣م.

١٠٨- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانيّ، ط ١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

١٠٩- المفصّل في صنعة الإعراب: للزّمخشريّ: ويليه كتاب «المفصّل في شرح أبيات المفصّل» للسّيّد: محمّد بدر الدّين أبي فراس النّعسانيّ، قدّم له وبوّبه: د. عليّ بو ملحم، ط١، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٩٣م.

١١٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق:د. عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين، وآخرين، ط١ ، مطبوعات معهد البحوث العلمية و إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧م.

١١١- المقتضب: للمبرّد، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

١١٢- المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبّوريّ، ط ١، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١م

١١٣- الملخّص في ضبط قوانين العربيّة: لابن أبي الرّبيع، تحقيق: د. عليّ بن سلطان الحكميّ، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١٤- الممتّع في التّصريف: لابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدّين قباوة، ط ١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

١١٥- المنصف بشرح كتاب التّصريف للمازنيّ: لابن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١، وزارة المعارف العموميّة - إدارة إحياء التّراث القديم، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

١١٦- الموجز في النّحو: لابن السّرّاج، تحقيق: د. مصطفى الشّويميّ وبن سالم دامرجي، مؤسّسة أ. بدران للطّباعة والنّشر - بيروت.
١١٧- نتائج الفكر: للسهيلي: تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض.
١١٨- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النُّحاة: محمّد الطّنطاويّ، ط ٥، دار المنار، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
١١٩- النشر في القرآت العشر: لابن الجزري، راجعه الشيخ: محمد علي الضباع. مصورة.
١٢٠- نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم: للصفدي، تحقيق: محمد عايش، ط ١، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
١٢١- النّكت في تفسير كتاب سيبويه: للأعلم الشّنتمريّ، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، ط ١، منشورات معهد المخطوطات العربيّة - المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافية والعلوم - الكويت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢٢- الهداية إلى بلوغ النهاية: للقيسي، تحقيق: زارة صالح وآخرين، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٢٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسّيوطي، تحقيق: عبد السّلام هارون ود. عبد العال سالم مكرم، في الجزء الأوّل، وانفرد الأخير بتحقيق بقيّة الأجزاء، ط ٢، مؤسّسة الرّسالة - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. ساعدت جامعة الكويت على نشره.